

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

أثر تعديل في سعر الصرف على ميزان المدفوعات على
الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالب:

*الدكتور مغنية هواري

❖ بلغالي معمر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /بوعلي هشام.....رئيساً

الدكتور /مغنية هواري.....مشرفاً ومقرراً

الدكتور /بوتليليس مخطارية.....مشرفاً مساعداً

الدكتور/لحول عبد القادر.....ممتحناً

السنة الجامعية 2023-2024 :

شكرا وعرافان:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة 255

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كما ينبغي لجلاله وجهه وعظيم سلطانه نحمده ونشكره كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

اللهم إنا نسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النجاح وخير العمل والثواب وخير الممات وثبتنا على دينك وثقل موازين حسناتك وثبت إيماننا و ارفع درجاتنا في الجنة و تقبل صالتنا وأغفر خطايانا ونسألك العال في جناتك الفردوس الأعلى و صلى هلا و سلم على خير الخلق سيدنا محمد صلى هلا عليه و سلم أما بعد نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من الأساتذة الكرام وكل من ساعدنا من بعيد أو قريب في إنجاز هذه المذكرة، ثم نتقدم بالشكر الجزيل والخاص إلى الأستاذ المشرف " مغنية هوارى" الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل من خلال مساندته و دعمه لنا من خلال توجيهاته و نصائحه القيمة وعلى المجهودات التي بذلها معنا طيلة السنة.

كما لا انسى فضل الدكتور "صوار يوسف" الذي دعمني معنويا وفكرياً

والشكر العميق لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع أشكر كل هؤلاء وجزاهم الله كل خير.

اهداء

قال الله تعالى: (وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون).

الحمد لله الذي علم الإنسان أن وسيلته الكفاح و غايته النجاح.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة نبي الرحمة، و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من اجتهدت و حرصت على نشأتي و تربيتي، إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها "امي " حفظها الله

إلى من علمني مواجهة الصعاب و علمني أن الحياة تجارب و شجعتني على المثابرة والاجتهاد، إلى " أبي " حفظهم الله.

إلى كل أفراد عائلتي وأخواتي

إلى كل من مد لنا يد العون في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى جميع طلبة دفعة ماستر مالية وبنوك جامعة الدكتور مولاي الطاهر "سعيدة"

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال معطيات السنوية تغطي الفترة 2000 2022 و ذلك باستخدام المنهج التحليل الوصفي وبالتحديد نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة و نموذج تصحيح الخطأ واعتمدت الدراسة على اختبار الاستقرار المتغيرات واختبارات البعدية اختبار تباين الأخطاء واعتدالية البواقي واختبار تباث النموذج واعتمدت الدراسة على اربع متغيرات 4 هما : **رصيد الميزان التجاري BC** : **وميزان المدفوعات BP** **وارادات الموارد النفطية oil** **وسعر الصرف الرسمي tch** في تفسير اثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات وتوصلنا الى نتيجة مفادها من خلال القيمة التالية المعنوية لمعامل التصحيح -0.15- نرى أنَّ هناك علاقة طويلة و قصيرة الاجل ما بين المتغيرات المدروسة ونحن بحاجة الى قرابة 7 سنوات للوصول الى التوازن طويل الأجل ونستنتج ان الجزائر تعتمد على الارادات الموارد النفطية. ومتغير أسعار النفط الذي له قدرة تنبؤية كبيرة في تفسير ذلك ومساهمة أكبر في استقرار ميزان المدفوعات وهذا راجع لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، اقتصاد الجزائر، الارادات الموارد النفطية ARDL.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of adjusting the exchange rate on the balance of payments in Algeria through annual data covering the period 2000-2022, using the descriptive analysis approach, specifically the autoregressive model for distributed lags and the error correction model. The study relied on the stability test of variables and posttests, and the covariance test of errors. The moderation of the residuals and the test of covariance of the model. The study relied on four variables: the balance of the trade balance: BC, the balance of payments BP, revenues from oil resources, and the official exchange rate (tch) in interpreting the effect of adjusting the exchange rate on the balance of payments, and we reached a conclusion through the following significant value of the correction factor - 0.15. We see that there is a long-term and short-term relationship between the variables studied, and we need approximately 7 years to reach the long-term balance. We conclude that Algeria depends on oil resources and revenues. The oil price variable has a great predictive ability in explaining this and a greater contribution to the stability of the balance of payments, and this is due to the fact that the Algerian economy is a rentier economy.

Keywords: exchange rate, balance of payments, Algerian economy, revenues, oil resources.ARD

الفهرس:

ملخص	-----	
مقدمة	-----	1
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات		
تمهيد	-----	5
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف	-----	6
المطلب الأول: عموميات حول سعر وسوق الصرف	-----	6
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف	-----	6
الفرع الثاني: تعريف سوق الصرف	-----	7
الفرع الثالث: المتعاملون في سوق الصرف	-----	8
المطلب الثاني: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها	-----	9
الفرع الأول: مخاطر سعر الصرف	-----	9
الفرع الثاني: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف	-----	10
المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف	-----	14
الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت	-----	14
الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن	-----	14
الفرع الثالث: أنظمة سعر الصرف الحالية	-----	15
المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وآليات وسياسات الاختلال فيه	-----	16
المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات	-----	16
الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	-----	16
الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات	-----	16
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات	-----	17

17	الفرع الأول: الحساب الجاري
18	الفرع الثاني: حساب رأس المال
19	الفرع الثالث: حساب التسويات الرسمية
20	الفرع الرابع: حساب التحويلات عن طرف واحد
21	المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
	المطلب الأول: مناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف
21	
21	الفرع الأول: منهج المرونات
24	الفرع الثاني: منهج الاستيعاب - الدخل
29	الفرع الثالث: المنهج النقدي
31	المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة وعلاقتها بميزان المدفوعات
31	الفرع الأول: تعريف تخفيض قيمة العملة
31	الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
32	الفرع الثالث: آثار سياسة التخفيض
33	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على سعر الصرف
33	الفرع الأول: مفهوم سياسة الرقابة على الصرف
34	الفرع الثاني: أسباب إتباع نظام الرقابة على الصرف
34	الفرع الثالث: أهداف سياسة الرقابة على الصرف
34	الفرع الرابع: إيجابيات وسلبيات سياسة الرقابة على الصرف
36	خلاصة

الفصل الثاني: دراسة قياسية

38	المبحث الأول: عرض نموذج الدراسة
38	المطلب الأول: الدراسات السابقة

43	المطلب الثاني: تعريف وبناء معطيات الدراسة
45	المبحث الثاني: دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة
45	المطلب الأول: تقدير نموذج الدراسة
59	خاتمة عامة
63	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

رقم	جدول	صفحة
01	BC	48
02	D(BC):	49
03	OIL	50
04	DOIL	50
05	TCH	51
06	D(TCH):	52
07	نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL:	53
08	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	54
09	نتائج اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي	55
10	اختبار ثبات تباين الأخطاء	56

قائمة الأشكال:

رقم	شكل	صفحة
01	توازن الميزان التجاري	24
02	التوازن المحلي للاقتصاد	26
03	التوازن الخارجي	27
04	The swan diagram q	28
05	نتائج التحليل الوصفي	45
06	منحنى BC	46
07	منحنى BP	46

47	OIL منحنى	08
47	TCH منحنى	09
56	اعتدالية البواقي	10
57	اختبار تباث النموذج	11
57	اختبار تباث النموذج	12

مقدمة

كان التطور المبادلات والمعاملات التجارية أثر واضح على دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يرجع السبب الرئيسي إلى الإنتاج التجاري الحاصل بينهم ، حيث نتج عن هذا الأخير عدة مشاكل وأهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية كون أن العملة في أساس كل تبادل تجاري داخلي أو خارجي، وبالتالي فإن تعديل سعر الصرف أثر على ميزان مدفوعات أي دولة يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي لكونها آلية ناجحة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة، وعليه تقوم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مستويات النمو الاقتصادي وتكرس نسب الانتعاش المتوقعة حيث تعد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وسياسة الرقابة على الصرف الوطني أحد أهم هذه السياسات والتي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن ميزان المدفوعات والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على انتهاج إجراءات و طرق من أجل النهوض باقتصادها الوطني، وأثر أزمة النفط السنة 1986 التي شكلت صدمة عنيفة لدى الاقتصاد الجزائري الذي اعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط فقط وهذا ما دفع بالجزائر إلى السعي باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية :

1. الإشكالية العامة:

يمكن صياغة اشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو اثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترات (2000-2022)

2. الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الاسئلة الفرعية التي حاولنا الاجابة عليها من خلال دراستنا هذه ، وهي ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وفق النظريات النقدية ؟

* ما المقصود بسعر الصرف ميزان المدفوعات؟

* ماهية مكونات ميزان المدفوعات وكيف يتم معالجة الاختلال فيه ؟

* هل توجد علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟

3. فرضيات الدراسة:

لمناقشة الاشكالية، والاجابة على الاسئلة الفرعية التي حاولنا الاجابة عليها من خلال دراستنا هذه وهي:

- سعر الصرف يؤثر بشكل ايجابي في اعادة توازن ميزان المدفوعات
 - توجد علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2022)
 - يساهم سعر الصرف في التأثير علي رصيد ميزان التجاري
4. تحديد إطار الدراسة:

بالنسبة للإطار الجغرافي نقوم بدراسة الحالة بالنسبة لدولة الجزائر، أما فيما يتعلق بالإطار الزمني تعرضنا لدراسة المتغيرات الاقتصادية) معدل النمو الاقتصادي، الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام (للجزائر خلال الفترة (2000-2022).

5. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الاسباب التي ادت الى اختيار هذا الموضوع في:

- * الاهمية التي تكتسبها العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات
- * هذا الموضوع يدخل ضمن المسار التخصص
- * ميولنا الشخصي لهذا الموضوع بالإضافة الى مواكبته لمجال تخصصنا (مالية وبنوك)

6. أهمية الموضوع:

تكمن اهمية هذا الموضوع في المساهمة واثراء الدراسات حول السياسة النقدية والنقود ومعرفة مدى حيادية النقود في الاقتصاد الجزائري خاصة خلال الفترة (2000-2022)

7. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ يتمثل الهدف الاساسي من هذه الدراسة في الاجابة على الاشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة مدى تأثير أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات
- ✓ تحديد العلاقة التبادلية بين اسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكونات مختلفة
- ✓ معرفة مراحل تطور هذه المتغيرات خلال الفترة (2000-2022) في الجزائر

8. المنهج المتبع والادوات المستخدمة في الدراسة:

من خلال الاطلاع على مختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعاده قمنا بدراسته من خلال:
المنهج الوصفي التحليلي: قمنا من خلاله بسرد اهم التعاريف المتعلقة بالنظريات أسعار الصرف وميزان المدفوعات ومعرفة افتراضاتها واساسياتها وكذلك معرفة معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وادواته وأهدافه.

المنهج القياسي: قمنا من خلاله بدراسة قياسية باستخدام طريقة التحليل الوصفي لدراسة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews نسخة رقم 12 وذلك للفترة (2000-2022).

وتستمد الدراسة ادواتها وبياناتها من التقارير السنوية من البنك العالمي فيما يخص المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر، أدوات التحليل الاحصائي، الجداول، الأشكال والمنحنيات.

9-صعوبات الدراسة:

واجهنا في إطار إعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها:
قلة المراجع فيما يخص فعالية قلة الرقمنة للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

10-هيكل الدراسة:

للإجابة على الاسئلة المطروحة واختيار الفرضيات قمنا بتقسيم العمل الى فصلين كما يلي:
خصصنا الفصل الاول للإطار النظري حيث شمل الفصل الأول الأدبيات النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات، أما الفصل الثاني شمل الدراسة القياسية من سنة (2000-2022)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

لـسـعـر الصرف وميزان

المدفوعات

تمهيد:

ينتج عن التبادل التجاري فيما بين الدول متحصلات مقابل الصادرات ومدفوعات مقابل الواردات، هذه المتحصلات والمدفوعات تقيد في سجل أو بيان يسمى ميزان المدفوعات، حيث يتم التبادل التجاري الدولي طبقاً لعملة الدول التي تختلف عن بعضها البعض ومن ثم تخضع لسعر التبادل بين العملات والذي يسمى بسعر الصرف. هذا الأخير يعتبر متغير رئيسي في الاقتصاد ككل، واستقرار الاتصال والتبادل بين مختلف اقتصاديات الدول والتخفيف من حدة التقلبات والاختلالات.

سنحاول في هذا الجانب التطرق إلى مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بسعر الصرف وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول، وهذا نتيجة للكم الهائل من المعاملات الاقتصادية المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي، إذ لا يمكن اتخاذ العملة المحلية لمعظم دول العالم كوسيط للتبادل وكوسيلة للمدفوعات، بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف.

المطلب الأول: عموميات حول سعر وسوق الصرف

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

تعدد المفكرين الاقتصاديين في تقديم تعريف سعر الصرف إلا أن هذه التعاريف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها¹:

- يعرف سعر الصرف على أنه: "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.
- وأيضاً هو سعر عملة بعملة أخرى. يتغير في سوق الصرف وفقاً للعرض والطلب على العملات.
- ويعرف كذلك بأنه: سعر الصرف عملة أجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد العملاتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها².

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2011، 4، ص 15.

² عرفان نقي الدين الحسين، تمويل الدول، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 147.

مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه: العلاقة للكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي سعر العملة بقيمة عملة أخرى، وتجدر الإشارة الى انه توجد طريقتين لتسعير العملات المبشر والتسعير الغير مباشر.

1_ التسعير المباشر:

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس¹.

2_ التسعير غير مباشرة:

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر².

3 أو هو أيضا: يقصد به مجموعة القواعد المعروفة باسم قواعد العبة التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملون الآخرين في سوق الصرف الأجنبي³.

الفرع الثاني: تعريف سوق الصرف

وهو المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب على العملات المختلفة ويحدد أسعار صرف العملات العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. وهي الحاوية التي تتم فيها كافة المعاملات حول العالم، سواء التجارة الدولية أو تدفقات رأس المال. من المهم أن نلاحظ أن سوق الفوركس ليس له موقع محدد حيث يتم توزيعه في جميع أنحاء العالم المراكز المالية، من خلال شبكات

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص96، دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2018-2019، ص08.

² مداني يونس، رواق لخضر، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي.

³ رضوان عامري وآخرون، دراسة العوامل المؤثرة على استخدام المؤسسات لأساليب التحوط ضد تغيرات اسعر الصرف، مجلة دفاتر اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة ، العدد 12، مارس 2016

المعلومات والخطوط الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية¹. سوق الصرف الأجنبي هو مكان لتبادل العملات، أي سوق لبيع وشراء العملات المختلفة، وهو أكبر سوق في العالم بعد سوق الصرف الأجنبي، حيث يبلغ حجم المعاملات اليومية أكثر من 100 مليار دولار أمريكي. سوق الصرف الأجنبي ليس سوقاً منظماً مثل سوق السلع أو الأوراق المالية، لأنه ليس له مكان مركزي يتجمع فيه المتداولون ولا يقتصر على دولة واحدة².

الفرع الثالث: المتعاملون في سوق الصرف

يتكون سوق الصرف الاجنبي من عدة متعاملون يتمثلون أساسا في:

- 1- **البنك المركزي:** البنك يتدخل جزئياً لإجراء عمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية وجزئياً لتنفيذ أوامر الحكومة لأنه البنك الوطني عند التعامل بالعملة، عادة ما يتم هذا التدخل من قبل البنك المركزي للحماية مركز العملة المحلية أو العملات الأخرى حيث أنه يعتبر المسؤول عن سعر الصرف.
- 2- **البنوك التجارية والمؤسسات المالية:** حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص.
- 3- **السماسرة:** هم وسطاء نشطون يقومون بجمع أوامر الشراء والبيع للعملات الصعبة لصالح العديد من البنوك أو المتداولين الآخرين. وهم يضمنون التواصل بين البنوك ويقدمون معلومات حول الأسعار المطبقة في المشتريات والمبيعات، ولكن لا يكشفون عنها أسماء المؤسسات التي تقوم بشراء وبيع هذه العملات³.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 109.

² السيد محمد أحمد السيرتي، محمد عزت محمد غزلان، لتجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 245.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 108-109.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات سعر الصرف وطرق تغطيتها

خطر سعر الصرف هو الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات أو أسعار صرف العملات الأجنبية وعوائد المؤسسة كما يمكن تعريفه على أنه خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية ذات نشاطات دولية استيراد، تصدير ويعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات أجنبية مقابل العملة الوطنية.

الفرع الأول: مخاطر سعر الصرف

يمكن تلخيص مخاطر سعر الصرف فيما يلي¹:

1/ **خطر السيولة:** وتمثل هذه المخاطر عدم القدرة على العمل في سوق الصرف الأجنبي أو عدم القدرة على العمل بسبب مخاطر انخفاض القيمة عند شراء أو بيع العملات. هذه المخاطرة ليست جوهرية في الظروف العادية، ولكن قد يحدث أن يختفي سوق عملة معينة بشكل فوري أو دائم بسبب أزمة سياسية أو مالية. ولا يمتد هذا الخطر إلا إلى العملات التي نادرا ما يتم تداولها في الأسواق الإقليمية بسبب الضوابط الإدارية التي تؤثر على سوق الصرف الأجنبي أو أسواق العملات الدولية، في حين تظل هذه المخاطر ضعيفة بالنسبة لجميع العملات القابلة للتحويل قابلة للتحويل للتجارة الدولية.

2/ **المخاطر المالية:** الخطر الأكثر وضوحا هو الخطر الناشئ عن التغيرات في قيمة العملة، والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان، وحيث تتكرر مثل هذه التقلبات. تشير إحدى الإحصائيات إلى أن قيمة العملة تقلبت بين 5.1% و3% على أساس يوم واحد وبين 1.3% و25% في عام 1976 على أساس ثلاثة أشهر. وفي عام 1976، خسرت الحكومة الإسبانية 10% من قيمة عملتها في غضون ساعات قليلة.

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 133-135.

المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية:

ترتبط هذه المخاطر بالتداول وإذا أخذنا العملات الأجنبية في الخارج كمثال، فقد طرحت فرنسا عملتين، الفرنك المالي والفرنك التجاري، قبل بضع سنوات، وحددت أنواع المدفوعات التي يمكن سدادها وتسويتها لكل فرنك. سيتم السماح بالفرنكات غير المرغوب فيها مما يؤدي إلى اضطرارهم إلى بيعها بخسارة بينما يدفعون أيضاً قسطاً نقدياً إضافياً حصل على النوع المطلوب من الفرنك.

الفرع الثاني: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف

أهداف تغطية المخاطر التي تواجهها المؤسسات في المعاملات المالية بالعملات الأجنبية: فهي تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات أو التقنيات التي تختلف بين التقنيات التقليدية الداخلية والخارجية والتقنيات المبتكرة الحديثة في هذا المجال.

1- التقنيات التقليدية الداخلية:

يستخدم لإدارة مخاطر أسعار الصرف الداخلية للمؤسسات ويهدف إلى تقليل هذه المخاطر من خلال مجموعة من التقنيات، على النحو التالي¹:

أ- اختيار عملية الفوترة: هي عملة التسعير لعقد البيع أو عقد الشراء. لتجنب مخاطر سعر الصرف، أسهل طريقة هي إصدار الفاتورة بالعملة المرجعية، أي... العملة الوطنية بشكل رئيسي. هذه الطريقة تزيل كل الشكوك حيث يقوم المصدر أو المستورد الذي يبرم الصفقة بتسوية عملته المحلية إنه يعرف بالضبط المبلغ الذي سيحصل عليه أو يدفعه عندما يحين تاريخ الاستحقاق.

¹ مسعداوي يوسف، محاضرات مقياس سياسات وإدارة مخاطر الصرف، مقدمة لطلبة ماستر 1، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2021، ص 04-05.

* **اللجوء الى الشروط النقدية:** يتيح هذا النهج إمكانية تكيف سعر شراء أو بيع السلع والخدمات مع تقلبات أسعار الصرف، مما يمكن المستورد أو المصدر من تقليل المخاطر الصرف

* **تكيف الاسعار نسبة لتقلبات الصرف:** وفي هذه الحالة، يتفق كل من المصدر والمستورد على أن التقلبات في سعر العملة المقومة تعزى فقط إلى سعر المنتج المصدر أو المستورد. بمعنى أنه إذا ارتفع سعر العملة انخفض سعرها، أما إذا انخفض سعر العملة الأسعار سوف ترتفع.

* **تكيف الاسعار نسبة لتقلبات الصرف مع الاعفاء:** من خلال هذه التقنية يتفق كل من المصدر والمستورد على أن التقلبات في أسعار عملة الفوترة تحمل إلى المبلغ، لكن في حدود الإعفاء المتفق عليه

* **شرط تقاسم الخطر:** وفي هذه الحالة يتفق كل من المصدر والمستورد على تحمل جزء من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف بين تاريخ الفاتورة وتاريخ الدفع.

* **شرط العملات المتعددة:** والذي يسمح بصياغة العقد بالعديد من العملات، حيث يتم هذا فقط عند بلوغ الاستحقاق، أين يختار أحد أطراف العقد العملة التي يتم بها التسديد.

* **المؤجلة:** يمكن تسريع عملية جمع الأموال أو تأجيل دفع العملات، اعتماداً على تقلبات العملة المحددة المعنية. في الحالات التي يتوقع فيها المستورد انخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة لتسريع عملية الدفع، يرجى أن يتم الدفع بالعملة المحددة قبل تاريخ الدفع المحدد. وفي المقابل يعتمد المصدر تأجيل استلام مستحقاته من المورد بقصد الاستفادة من الربح الناتج وفيما يتعلق بالتقلبات المواتية في سعر صرف العملة التي يتم تحصيلها.

ب- المقاصة: حيث نجد ما يلي¹:

◀ **المقاصة الثنائية (Le bilatérale netting)**: مبدأ المقاصة هو تصفية مراكز الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس المجموعة متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى الوضع الصافي لساق واحدة مقارنة بالآخر.

◀ **المقاصة المتعددة: (la multilaterale compensation)**: يعد هذا النوع من المقاصة الأكثر استعمالاً عندما تكون العمليات بين الفروع متعددة، وبالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لأن كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعيته السالبة أو الموجبة.

◀ **مركز إعادة الفوترة (Le refacturation de centre)**: مركز إعادة الفوترة مع متعدد الجنسيات هو عبارة عن مركز يتواجد في دولة غير خاضعة لتنظيمات الصرف (العملة غير قابلة للتحويل) والذي يحرر فواتير بالعملة الوطنية لكل فرع من فروع هذا المجمع، ويستلم من هذه الفروع الفواتير المحررة بالعملات الأجنبية.

◀ **التجميع (La commun en mise)**: وتعني تجميع لأكبر قدر من العمليات بالعملة لمختلف الفروع، حيث يتم تجميع كل التدفقات النقدية بالعملة سواء ما بين فروع المجمع أو بين فروع المجمع والمؤسسات الخارجية والفائض المحقق من العملة لبعض الفروع يتم استعماله لتمويل احتياجات بعض الفروع الأخرى.

2- التقنيات الخارجية التقليدية: بالرغم من استعمال المؤسسة لمختلف التقنيات الداخلية للتحوط من خطر الصرف إلا أن هذه التقنيات لا تكفي لتغطية بعض مخاطر الصرف مما يؤدي بالمؤسسة إلى اللجوء إلى تقنيات أخرى تدعى بالتقنيات الخارجية التقليدية والحديثة. وتمثلت هذه التقنيات في²:

¹ مسعداوي يوسف، المرجع السابق، ص 06.

² صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سويسيتي جنرال - خلال الفترة 1998/2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص ص45-46.

أ- **تسبيق للعملة:** تعتبر هذه التقنية من تقنيات تمويل التجارة الدولية، والتي تسمح للمصدرين بالتحوط من خطر الصرف، وتتم على مراحل ثلاث هي:

- يقترض المصدر من أحد البنوك أو مباشرة يلجأ للسوق المالي، للحصول على المبلغ بالعملة التي سيتم تحصيلها من زبائنه في الخارج؛
- يقوم مباشرة ببيع المبلغ الذي اقترضه في سوق الصرف العاجل (الفوري)، مما يمكنه من إعادة تكوين خزينته من العملة؛
- تسديد مبلغ الاقتراض من طرف المصدر يتم من خلال العملة التي يتم تحصيلها من المستورد في تاريخ الاستحقاق.

وحتى يكون المصدر في تغطية فعلية ضد خطر الصرف، يجب أن تكون العملة المقترضة مطابقة للعملة التي سيتم تحصيلها ومدة الاقتراض مساوية لتاريخ استحقاق العملة من المستورد.

ب- **تأمين الصرف:** العديد من شركات التأمين تقترح عقوداً للتأمين ضد مخاطر الصرف، فنجد على سبيل المثال الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية "Coface" هذه العقود تسيّر من طرفها لحساب الدولة الفرنسية، هدف لضمان سعر صرف لعمليات التصدير أو الاستيراد مقابل علاوة ثابتة نسبة لمبلغ العملية المغطاة¹.

¹ صلوح محمد العيد، المرجع السابق، ص 46.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى: عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير¹.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير، منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها².

* **التعويم المدار: التعويم غير النظيف**: ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

* **التعويم الحر: (التعويم النظيف)**: في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطيات النقدية والذهب، حيث أن السلطات النقدية تسمح بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة وهذا لحماية سعر الصرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة وتغير أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص22. هادف حيزية مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختبار الصحيح لنظام سعر الصرف، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 04، جامعة المسيلة 2018، ص 34.

² راتول محمد، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 14\15\12\2004، ص343-344.

الفرع الثالث: أنظمة سعر الصرف الحالية

إن النظام الحالي قد أنشئ تدريجياً منذ أن فصلت الولايات المتحدة علاقة الدولار بالذهب، وهناك عدة خصائص واضحة لهذا النظام على الرغم من استمرار التغير والتكيف فيه وهي:

(1) الابتعاد عن وجهة النظر التي مفادها أن أسعار الصرف يجب أن تثبت لفترات طويلة من الزمن.

(2) أن البنوك المركزية لا تتردد عن التدخل لتلطيف حركات سعر الصرف عندما يكون ذلك مناسباً. هادفة من ورائها تقليل آثار التقلبات الانتقالية، ولكن هناك أوقات يكون تدخل البنك المركزي قوياً ويعارض اتجاهات أساسية غير ملائمة في أسعار الصرف.

(3) الخاصية الثالثة في النظام الحالي هي الإلغاء الفعلي لأي دور للذهب، حيث بدأ هذا الاتجاه في مطلع السبعينيات الذي لا يلعب الذهب فيه أي دور ضروري في النظام المالي الدولي¹.

¹ عبد الحسين جليل وعبد الحسن ألغابي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء، عمان، ط1، 2010، ص95-96.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات وآليات وسياسات الاختلال فيه

بعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التحليلية في السياسة النقدية، حيث يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الذي يعطي للدول جميع البيانات تسمح بتسجيل الوضعية الاقتصادية من حيث التوازن أو الاختلال من خلال معرفة وقياس حجم المبادلات مع العالم الخارجي بصورة واضحة.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخالصة المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليها حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة"¹.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

- يعد ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدولة يظهر

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1426 هـ - 2006 م، ص 235.

ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية؛

- أن التغيرات الحاصلة في ميزان مدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيضها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم ترخيص، أو نفقات أخرى المنشأة والمستثمرين الأجانب؛
- يساعد الميزان التجاري الجهات المسؤولة على اتخاذ القرارات الخاصة والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية؛
- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومات بالتنبؤ وتقدير بأسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي¹؛
- يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتحطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية².

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى مجموعة من العناصر التي تتمثل فيما يلي

الفرع الأول: الحساب الجاري

يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية للدولة ويشمل التجارة الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية ويمكن حسابه على أنه يساوي صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل، وينقسم إلى³:

¹ عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص55.

² ماضر جابر البشير الحسن قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 2(16)، المملكة العربية السعودية، ص64.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008م-1429هـ، ص 19.

أ- الميزان التجاري

يعتبر ميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما ووارداتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من سلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري¹.

ب- ميزان التجارة غير المنظورة

وتشمل جميع صادرات الدولة ووارداتها من خلال الخدمات مثل خدمات السياحة والنقل، الدخل من الاستثمار وأي خدمات أخرى.

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنة والمديونية للدولة².

وإن أهمية حساب رأس أموال في ميزان المدفوعات أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين، وينقسم حساب رأس المال إلى قسمين هما:

أ- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المتجهة إلى أو من الخارج بقصد استثمارها الأجل طويل، أي في مدة تزيد عن سنة، ويشمل:

¹ حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2002-1423، ص21.

² زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص66.

◀ الإستثمار المباشر: أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان؛

◀ الأوراق المالية: شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات إئتمانية طويلة الأجل؛

◀ القروض طويلة الأجل: القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الأطراف (المقرض أو المقرض) فرداً أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة.

ب- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلى أومن الخارج بقصد الاستثمار أجل قصير، أي مدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكال كثيرة، عملات، أوراق مالية قصيرة الأجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية..

الفرع الثالث: حساب التسويات الرسمية

يضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي السائلة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية الميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية والتي تتكون من العناصر التالية¹:

✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية؛

✓ رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك

التجارية التابعة لها لدى البنوك الأجنبية؛

✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل الأوراق التجارية.

¹ محمد العربي ساكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص14.

الفرع الرابع: حساب التحويلات عن طرف واحد

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

5. فترة السهو والخطأ: تستعمل هذه الفترة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين وجانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج¹.

أثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية، نذكر منها²:

◀ **التضخم:** إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفض الصادرات وترتفع الواردات نظر أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

◀ **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

◀ **الاختلاف في أسعار الفائدة:** إن التغير في أسعار الفائدة يبدى أثراً على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

◀ **سعر الصرف:** تجعل تغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان مدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع وخدمات المنتجة محلياً،

¹ عبد الكريم العيساوي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012م - 1433هـ، ص 336-337.
² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003، ص 28.

وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الأول: مناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف

مرت الطرق التي استخدمت في تحليل آثار المتغيرات الاقتصادية علي ميزان المدفوعات، بمراحل مختلفة منذ بداية القرن العشرين، وقد تأثرت كتابات ميزان المدفوعات في هذه الفترة مباشرة بطبيعة المشكلات الاقتصادية التي واجهها المجتمع الدولي من جهة، وبالتغيرات المنهجية التي طرأت علي الفكر الاقتصادي من جهة أخرى، وقد بدأت نظريات ميزان المدفوعات بالتطور السريع إبان الحرب العالمية الثانية نظرا المظروف الصعبة التي عاشها الاقتصاد العالمي في ذلك الحين، أصبحت مشكلات ميزان المدفوعات معضلة رئيسية أمام واضعي السياسة الاقتصادية في معظم البلدان.

وتتضمن الأدبيات الاقتصادية الخاصة بتصحيح إختلالات ميزان المدفوعات ثلاث مناهج منهج المرونات، منهج الدخل الاستيعاب. غير أن منهجي المرونات والاستيعاب فشلا في تحقيق التوازن والاستقرار الكلي في ميزان المدفوعات لتركيزهما على بنود الحساب الجاري، الأمر الذي دفع بالنقديين إلى تطوير منهج جديد سمي بالمنهج النقدي، الذي يهتم بتحليل مكونات ميزان المدفوعات بشكل إجمالي وذلك عن طريق الحساب النقدي¹.

الفرع الأول: منهج المرونات

عان الاقتصاد العالمي خلال عقد الثلاثينات من مشكلات اقتصادية عديدة، أسفرت عن انهيار النظام النقدي العالمي، وتدهور أسعار الصرف، وبروز مشكلة البطالة المفرطة، مما

¹عزازي فريدة، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية العلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، 15-03-2011، ص 205-213.

أدى إلى حدوث إختلالات كبيرة في موازين مدفوعات الدولة. ومن أجل مواجهة هذه الاختلالات ظهر إلى حيز الوجود أولى المناهج التصحيحية لميزان المدفوعات وهو منهج المرونات.

ويعود الفضل في تطوير منهج المرونات إلى (Metzler و Robinson Joan). ويعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر التغيرات على سعر الصرف لعلاج العجز في الميزان التجاري. وقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاثاً في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall ليظهر بعد ذلك شرط Marshall Lerner وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على أثر انتهاج سياسة معنية لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض به¹ ويعرف Charls سعر الصرف الحقيقي وكحاصل ضرب سعر الصرف الاسمي C والسعر النسبي لدولتين حسب العلاقة التالية:

$$q = e \frac{p^*}{p} \dots\dots\dots (1.1)$$

حيث:

p^* : يمثل مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية

P: يمثل مستوى الأسعار في الدولة المحلية

يمثل سعر الصرف الاسمي حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف النسبي، يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلي سعر السلع المحلية، ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

* ارتفاع سعر الصرف الاسمي.

¹ محمود حسن حسني " تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري " ص 19.

* ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية p^*

* انخفاض مستوى الأسعار في الدول المحلية p .

إذا كانت X الصادرات من السلع المحلية والواردات من السلع الأجنبية هي عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي هذا يعني ارتفاع أسعار السلع الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية X ، ويمكن تلخيص هذا التأثير على الميزان التجاري من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$Bc(q) = x(q) - M(q) \quad ..(2.1)$$

$$\frac{dBC}{dq} > 0 \quad \frac{dx}{dq} > 0 \quad \frac{Md}{dq} < 0$$

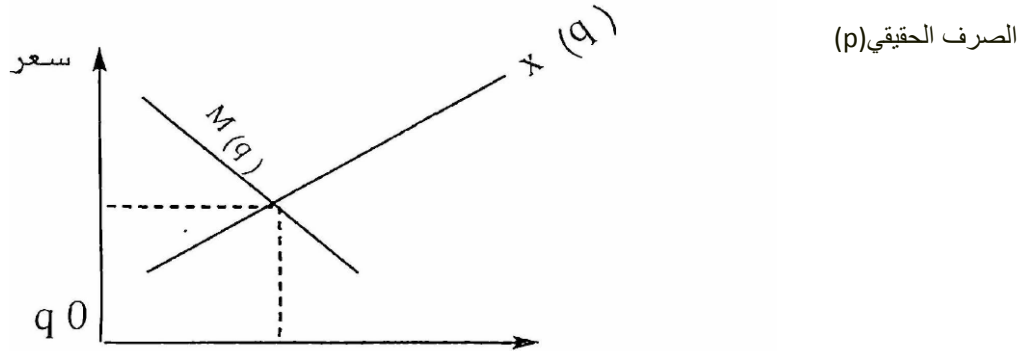
حيث: BC : تمثل الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي

X : تمثل الصادرات وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

M : تمثل الواردات وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): توازن الميزان التجاري



السلع الأجنبية

Source : Charls van Marrewijk <<Basic exchange rate theories, centre of International Economics studies, discussion paper n° = 0501, 2005.

من الشكل البياني يظهر منحنى الطلب على الصادرات على شكل خط مستقيم ذو ميل موجب يتضمن تأثير الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي p والذي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري ومن أجل ذلك قام كل من Marshall 1923 و ليرنر (1944) بتحديد مرونة الطلب على الصادرات E ومرونة الطلب على الواردات E_1 من أجل اشتقاق ما يعرف بشرط مارشال ليرنر وهو كالتالي:

$$E_1 > 1 \dots\dots\dots (1.3)$$

الفرع الثاني: منهج الاستيعاب - الدخل

اهتم منهج المرونات فقط بالتغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية للصادرات والواردات وتأثيرها على الميزان التجاري¹، وقد كان هذا التحليل يتجاهل تأثيرات الدخل. لذلك يرى كل من Alexander و Black أن منهج الاستيعاب يعالج هذا النقص في منهج المرونات ضمن إطار كينزي بسيط، حيث تشير كلمة استيعاب إلى مستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد ونرمز له بـ

¹ Charls van Marrewijk <<Basic exchange rate theories, centre of International Economics studies, discussion paper n° = 0501, 2005.

A وهي تساوي مجموع الاستهلاك C والإنفاق الاستثماري I والإنفاق الحكومي G، أما لا فتمثل الدخل حسب المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots (1.2)$$

إذن الاستيعاب المحلي (مستوى الإنفاق الكلي)

$$A = C + I + G \dots (2.2)$$

ويتم التعبير عن الحساب التجاري BC على النحو التالي:

$$BC = X - M \dots (3.2)$$

وبالتالي وبالتعويض في المعادلة لا نصل إلى:

$$Y = A + BC \dots (4.2)$$

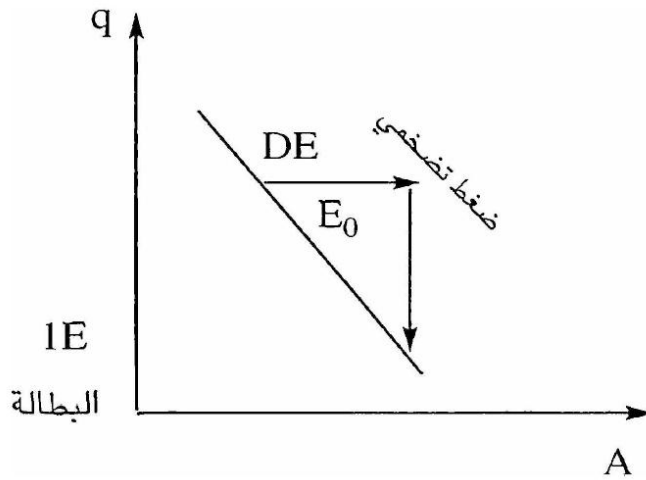
وبإعادة ترتيب رموز المعادلة نحصل على الآتي¹:

$$BC = Y - A = -IF \dots (5.2)$$

وتوضح المعادلة (5.2) إن فائض الحساب التجاري يرتفع إذا كان الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الاستيعاب، ويأخذ فرق شكل تدفقات رأسمالية للخارج IF. أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي أقل من الاستيعاب فهذا يشير إلى وجود عجز في الميزان التجاري، ويتم تحويل الفرق عن طريق تدفقات رأس المال للداخل IF.

¹سي بول ها لوود ورونالد مكدونالد، النقود والتمويل الدولي دار المريخ المملكة العربية السعودية ص108.

الشكل رقم (02) التوازن المحلي للاقتصاد



Source : Charls van Marrewijk <<Basic exchange rate theories, centre of International Economics studies, discussion paper n° 0501, 2005.

حسب الشكل أعلاه يمثل DE التوازن المحلي للاقتصاد والذي يتحقق عند تطابق كل من مستوى الإنتاج والمعدل الطبيعي للبطالة، وفي هذا الإطار يرى Friedman (1986) أن الإنتاج هو تابع لمستوى الاستيعاب A ولسعر الصرف الحقيقي للعملة و كما هو موضح في المعادلة التالية¹:

$$Y=y(A,q)..... (6.2)$$

$$\frac{\partial Y}{\partial A} > 0, \frac{\partial Y}{\partial q} > 0$$

تشير المعادلة (6.2) إل أن كل من المتغيرين A و q له علاقة طردية مع الدخل وهذا يجعل ميل المنحنى الذي يمثل التوازن المحلي سالباً. فعند النقطة والتي تمثل النقطة الابتدائية للتوازن المحلي يؤدي ارتفاع مستوى الاستيعاب عند مستوى سعر صرف حقيقي معطى q إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ومنه زيادة الإنتاج ومنه تخفيض البطالة، ويؤدي إلى ضغط تضخمي في الاقتصاد، ومن أجل إعادة التوازن فإن السعر النسبي سوف ينخفض فينخفض

¹ Jean- luis Mucchielli, «Economies international» 2e Edition 1997 Paris p212.

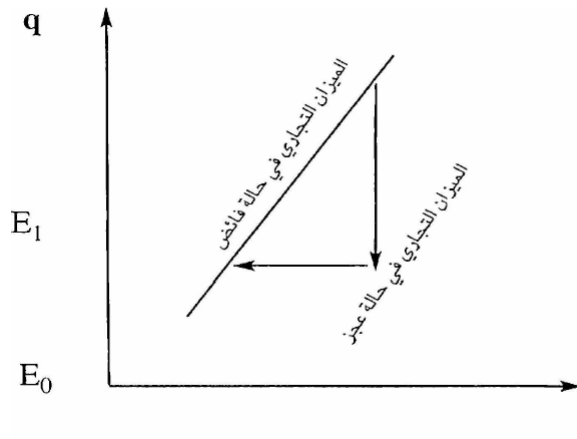
سعر الصرف الحقيقي ومنه يتقلص الطلب الأجنبي على الصادرات، ويرتفع الطلب المحلي على المستوردات وبالتالي ينخفض مستوى الإنتاج وتعود البطالة إلى معدلها الطبيعي عند النقطة التوازنية E.

أما بالنسبة إلى التوازن الخارجي فهو ذلك التوافق ما بين الاستيعاب، وسعر الصرف الحقيقي من أجل أن يكون الميزان التجاري متوازناً. يرتبط الحساب الجاري سلبياً بمستوى الاستيعاب لأن الارتفاع في الطلب المحلي يقود إلى ارتفاع الطلب على الواردات وله علاقة إيجابية بسعر الصرف الحقيقي بشرط تحقق شرط Marshall - Lerner ويمكن كتابة دالة الميزان التجاري.

$$BC = B(A, q) \quad \frac{dBC}{dA} < 0, \quad \frac{dBC}{dq} > 0$$

أما بالنسبة للتوازن الخارجي لدينا الشكل التالي:

الشكل رقم (03) التوازن الخارجي

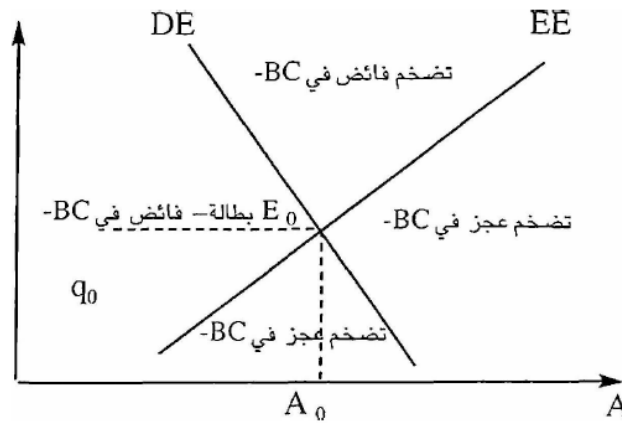


Source : Charls van Marrewijk <<Basic exchange rate theories, centre of International Economics studies, discussion paper n° = 0501, 2005.

وحسب المعادلة رقم (7.2) يكون ميل المنحنى (Ag) موجب، تمثل النقطة EO، نقطة التوازن الابتدائية الخارجية. فإذا ارتفع مستوى الاستيعاب عند سعر صرف حقيقي معطى يؤدي إلى طلب إضافي على الواردات ومنه يحدث عجز في الميزان التجاري، ومن أجل إعادة التوازن الخارجي فإن السعر النسبي سوف يرتفع فيرتفع سعر الصرف.

الحقيقي، و يؤدي هذا إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية، و انخفاض الطلب المحلي على السلع الأجنبية و بالتالي إلغاء العجز في الحساب الجاري المحلي.

الشكل رقم (04): The swan diagram q



Source : Charls van Marrewijk <<Basic exchange rate theories, centre of International Economics studies, discussion paper n° = 0501, 2005.

Swan 1955 يحقق الاقتصاد التوازن المحلي الداخلي و التوازن الخارجي عند النقطة

E عند التقاء كل من مستوى الاستيعاب وسعر الصرف الحقيقي (A_0, q_0) ، وحتى يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن لابد أن يكون الاقتصاد في حالة من حالات عدم التوازن الأربعة الموضحة في الشكل أعلاه¹.

¹ أ. عزازي فريدة، مرجع سابق، ص 2013.

الفرع الثالث: المنهج النقدي

يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، مع تسليط الضوء على النظام النقدي في التحليل الاقتصادي المرتبط بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات بعد أن فقد مكانته في ظل التحليل الكينزي ومناهج تغيرات الدخل والاستيعاب المتصدية لتحليل الجوانب المختلفة لمشكلة التكيف.

وأخذ هذا المنهج من تحليل (Hume (1752 وقام بإكماله الاقتصادي (1957) Polack و (1959) Han وبدأت تتضح معالمه منذ منتصف السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي FMI والمجموعة الثانية وتمثلها مدرسة شيكاغو، وهي المدرسة التي وجدت زاداها في الأفكار النقدية التي روج لها النقديون بزعامة M.Friedman و من أشهر أقطاب المجموعة الثانية: Dornbush (1973.1975)، (1972.1976) R.A.Mundell،Johnson (1971.1976) و Frankel (1976)

وفي هذا الخصوص يمكن إبراز الخصائص التالية النهج النقدي¹:

- يشير المنهج النقدي إلى أن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات ناتجة عن عدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود داخل الاقتصاد القومي.
- يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية.
- يجب النظر إلى المنهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج للتحليل الاقتصادي الكلي الذي يركز على الاحتياطات النقدية الأجنبية.
- يركز المنهج النقدي على الآثار طويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية وانعكاساتها على مشكلة تكيف وتوازن ميزان المدفوعات.

¹ Jean- luis Mucchielli, «Economies international» O.P, p212.

ويبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية. وفي هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)، وهذه الأخيرة تعادل مبدأ ميزان العمليات الجارية، مضاف إليه رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية. هذا التعريف يمكن صياغته في المعادلة الرياضية التالية:

$$B_p = \Delta f = B_c + B_k \dots (1.3).$$

ولدينا

$$\Delta F = f(M_D \cdot M_S)$$

$$\Delta F = M_D - M_S \dots \dots \dots (2.3)$$

و مضمون المعادلة (2.3) هو أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على الفجوة في سوق النقد بالدولة قيد البحث أي على الفجوة بين عرض النقود و الطلب على النقود و يمكن التعبير على كل من الطلب على النقود M_D و عرض النقود M_S من خلال المعادلتين

$$M_D = K P Y_i \dots (3.3)$$

$$M_S = h(f + D) = H h \dots \dots \dots (4.3)$$

التاليتين:

ومضمون المعادلة (3.3) هو أن الطلب على النقود عبارة عن دالة في كل من المستوى العام للأسعار مستوى الدخل القومي، وسعر الفائدة.

أما المعادلة (4.3) فتشير إلى عرض النقود ومساوي القاعدة النقدية H في مضاعف خلق الودائع h . وينبغي في حالة التوازن في سوق النقود أن يتساوى كل من العرض والطلب على النقود أي: $M_D = M_S$

ويحدث الاختلال في ميزان المدفوعات - وفقاً لهذا المنهج - في حالة حدوث أي اختلال في حالة التوازن السابقة. ويلاحظ من المعادلتين (3.3) و (4.3) أن كلا من سعر

الفائدة والاحتياطات الدولية والائتمان المحلي تشكل عوامل مستقلة هامة تؤثر على الطلب والعرض من النقود، وكما هو معروف فإن السلطات النقدية (البنوك المركزية) تقوم بالدور الأساسي في توجيه هذه العوامل وتوجيه ميزان المدفوعات للحالة المرغوبة.

المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة وعلاقتها بميزان المدفوعات

الفرع الأول: تعريف تخفيض قيمة العملة

يتمثل إجراء سياسة تخفيض قيمة العملة في تلك العملية التقنية التي تقوم بها السلطات النقدية لتخفيض من قيمة عملتها المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة)، ما يترتب على ذلك انخفاض قيمتها مع جميع العملات وبالتالي فهي إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحمية، والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات، خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد¹.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تكون سياسة تخفيض قيمة العملة ناجحة وعملية في تحقيق الاهداف التي انتهجت بغية الوصول إليها لابد من توفر مجموعة من العوامل والمحفزات الأساسية نذكر منها:

- * استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير؛
- * قدرة البلد على زيادة طاقته الانتاجية بهدف توفير فائض من السلع الوطنية القابلة للتصدير، أي أن نجاح سياسة التخفيض مرتبط ارتباطا وثيقا بحالة الهيكل الاقتصادي للبلد المخفض لعملته فإذا كان من شأن التخفيض أن يحد من الواردات فهذا لا يعني إطلاقا زيادته لحجم الصادرات لأن القدرة التصديرية مرتبطة أساسا بالطاقات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي وإمكانية زيادتها تكيفا مع حاجات الطلب الخارج؛

¹ علل بن ثابت، جمال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، دراسات جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 29، 2017، ص26.

- * عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛
- * ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية؛
- * بأن يكون مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات الاستجابة الشروط Lerner-Marshall-أكبر من الواحد صحيح¹.

الفرع الثالث: آثار سياسة التخفيض

- ✓ يتأثر أي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي أيا كانت درجة انفتاحه من جراء تخفيض قيمة العملة الوطنية، وذلك بغض النظر عن طبيعة ذلك الاقتصاد ومكانته؛
- ✓ النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل والموازنة العامة وإعادة توزيع الموارد هناك آثار أخرى تحمل طابعا داخليا تتعلق بمستويات، يمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

- * تؤثر سياسة التخفيض كذلك على الميزان المالي وحركة رؤوس الأموال؛
- * للتخفيض أثر واضح على الصادرات والواردات (الميزان التجاري) وذلك من خلال زيادة الصادرات التي تصبح أسعارها أقل وتقلص الواردات التي تصبح أسعارها أعلى؛
- * يؤثر التخفيض على النشاط الاقتصادي حيث أن ارتفاع أسعار الواردات سروف يفرض على المتعاملين الاقتصاديين تقليص الطلب على السلع الأجنبية وتحويل جزء منه إلى السلع المحلية وهو ما يحفز العملية الانتاجية وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

أولاً: سلبيات سياسة تخفيض قيمة العملة

— زيادة حجم.

¹ رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زيران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص222.

— زيادة تكاليف الانتاج الذي يعتمد على المواد الأولية المستوردة؛

— قيمة الديون الخارجية بالنسبة للمؤسسات أو حتى الدول؛

— ارتفاع مستويات الأسعار المحلية واضعاف القدرة الشرائية للمواطنين؛

انتشار الضغوط التضخمية نتيجة التمويل بالعجز في ميزانية الدولة والاعتماد على القروض المصرفية، والتي من شأنها أن تعمل على تدهور قيمة العملة محليا¹.

ثانيا: إيجابيات سياسة التخفيض

✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي مت خلا تشجيع الصادرات لدخول الاسواق الخارجية وامتلاك حصة سوقية لها؛

✓ تخفيف الضغوط على احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية؛

✓ التخفيف من العجز الميزان التجاري ومحاولة إعادة التوازن له مما يؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات؛

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على سعر الصرف

الفرع الأول: مفهوم سياسة الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف كل القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ، أو بعبارة أخرى كافة الاجراءات الرقابية المتخذة من طرف بلد ما لتقييد دخول أو خروج رؤوس الأموال منه.

¹ علل بن ثابت، جمال، سويح مرجع سابق، ص 28 (بتصرف)

الفرع الثاني: أسباب إتباع نظام الرقابة على الصرف

مكافحة الكساد وتحفيز الانتاج من خلال رفع الأسعار الداخلية وإنعاش بعض الصناعات الهامة؛ - مكافحة ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ الحفاظ على قيمة العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف السوق العرض والطلب¹.

الفرع الثالث: أهداف سياسة الرقابة على الصرف

— تمثل سياسة الرقابة على الصرف أداة هامة من أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى حماية الصناعات الوطنية من غزو السلع المستوردة من خلال فرض القيود المختلفة على تحويل هذه السلع وهو ما يضرب في صالح الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات؛

— تنمية احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي؛

— عزل الاقتصاد الوطني عن الصدمات الخارجية كالأزمات النقدية المفاجئة؛

— تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث أن معظم استخدامات الصرف الأجنبي تكون متعلقة به².

الفرع الرابع: إيجابيات وسلبيات سياسة الرقابة على الصرف

أولاً: إيجابيات

يتوقف نجاح تطبيق سياسة الرقابة على الصرف على مدى تحقيق أهدافها. وخصوصاً الرفع، أداء المؤسسات الوطنية وتطوير المنتج الوطني وخلق توازن في الميزان التجاري، وفيما يلي أهم إيجابياتها:

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص 174-175.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 153.

○ الحد من هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج؛

○ حماية احتياطي العملة الصعبة؛ المحافظة على توازن ميزان المدفوعات؛

○ الحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال التحكم في كميات العرض من العملة الوطنية في سوق العملات الأجنبية؛

ثانياً: سلبات سياسة الرقابة على الصرف

- تشكل حاجز كبير على الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تقوت فرصة الاستفادة من مصادر تمويل خارجية من شأنها دفع عجلة التنمية الوطنية؛
- تقييد التداول على العملة الوطنية وجعلها غير قابلة للمصرف، مما يؤثر سلباً على المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في التداول في سوق العملات الأجنبية؛
- حرمان المواطنين من الاستخدامات المتعددة للعملة الصعبة، والتي من شأنها تحسين ظروف الحياة، وذلك من خلال إشباع حاجياتها الغير ممكن إشباعها بالمنتج الوطني؛
- ظهور ظاهرة التهريب الدولي للعملة الصعبة وخروج أموال بطريقة غير شرعية. وبالتالي خسارة الاقتصاد الوطني للعوائد المتأتية من اقتطاعات التحويل الخارجي للعملة¹؛

¹ جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، 2018/2019،

خلاصة:

من خلال دراستنا للأسس النظرية والمفاهيم الأساسية لسعر الصرف، يمكننا القول أن سعر الصرف هو أساس التوازنات المالية والاقتصادية، فهو الذي يحدد لنا القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، فهو يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس ومقارنة أسعار السلع المحلية مع أسعار السلع الدولية.

وتقدمت الإشارة إلى أن النظام النقدي الدولي شهد عدة أنظمة السعر الصرف من التثبيت إلى المرونة، حيث تعمل الدول على اختيار نظام الصرف الملائم لأدائها الاقتصادي، وكنا توازن مي ا زن المدفوعات والوقاية من الصدمات الخارجية.

تعد سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لها أهمية محورية، كم لها أدوات عدة لأي دولة استعمالها لعلاج أزماتها التقليل من مخاطرها.

الفصل الثاني: دراسة قياسية

المبحث الأول: عرض نموذج الدراسة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

- دراسة عبد الجليل هجيرة (2011_2012) ، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية جامعة أبو بكر بالكايد تلمسان .وتهدف إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .تم الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجمّلها بعملة الأورو .باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من عدم وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري من جهة وبين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة أخرى.
- دراسة دوحة سلمى (2014_2015) ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة . الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013 ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.
- دراسة سليمة بوعودة (2017_2018) ، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر .وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري، إلى جانب دراسة تأثير سعر الصرف عليه وخاصة سعر الصرف الدينار الجزائري الذي جاء في إطار الإصلاح الهيكلي للجزائر، حيث كان له دور ضعيف جدا في تقليص العجز في ميزان

المدفوعات .ونستخلص من هذه الدراسة أن سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري المعمول بها في الجزائر لم تكن لها فعالية أو تأثير على ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى السبب الرئيسي وهو أن الاقتصاد الجزائري يركز على المحروقات في صادراته.

• دراسة بغداد زيان(2013-2012) ، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر. الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تقلبات سعر الصرف والمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، حيث أن اختيار نظام سعر صرف معين يعتبر من بين أصعب العمليات الاقتصادية التي لها علاقة تأثير تبادلية مع التجارة الخارجية، بحكم أنه لا يمكن لأي دولة أن تتعزل عن العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف جوانبها وميادينها والجزائر باعتبارها طرفا في هذه العلاقات يصرف منتجات معينة ويستورد أخرى استنادا إلى أهم عملتين في النظام الاقتصادي الدولي اليورو (والدولار)، وعلى هذا الأساس سيكون الاقتصاد الجزائري على خلاف اقتصاديات دول أخرى متأثر بدرجة كبيرة بتقلبات سعر صرف العملتين الأمر الذي يولد انعكاسات على نشاطه الاقتصادي.

• دراسة مجناح عبد المالك(2020-2019) ، أثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2018_2000) ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر. يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل للتبادل الدولي المعاصر الذي عرف انفتاحا وتطورا بسبب تأثيره بالعملة الاقتصادية، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري باعتماد شبه تام لصادراته على المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والحجم الكبير لوارداته المقومة بالأورو زادت أهمية سعر الصرف، حيث أصبح يمثل محركا أساسيا لعمليات التبادل التجاري وحركة رؤوس الاموال محليا ودوليا، ومؤشرا على تنافسية الدولة وأداة لسياستها النقدية .وعليه كان له علاقة وطيدة مع ميزان المدفوعات الذي يمثل جميع المعاملات والمبادلات بين أطراف من دول مختلفة، لتظهر لنا القوة المحددة لسعر الصرف من خلال الطلب والعرض على العملات وهيكل التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية .كل هذا من أجل تحقيق الأهداف وتصحيح الاختلالات.

• عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2015 ، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، عن طريق نموذج VAR ، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أنه تأثير لسعر الصرف على رصيد الميزان التجاري والرصيد الكلي، عكس أسعار النفط التي لها قدرة تنبؤية كبيرة في تفسير ذلك، ومساهمة أكبر في استقرار ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الجزائري ريعي، لذلك يمكن توصية السلطات بانتهاج سياسات اقتصادية مناسبة لتحقيق توازن من خلال أسعار الصرف في ميزان المدفوعات، والبحث عن مصادر متنوعة للدخل الوطني للخروج من تبعية المحروقات، بتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحفيز قطاعات الإنتاج وخلق الثروة؛

• عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990 2013، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة المتغيرات الاقتصادية الكلية في التأثير على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2013 ، واستكشاف العلاقة بين كل من سعر الصرف، سعر الفائدة البطالة، العرض النقدي وميزان المدفوعات في دراسة حالة الجزائر باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن، العرض النقدي بمفهومه الواسع هو الذي يستجيب للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة، ومن أهم التوصيات أنه يجب أن يراعي البنك المركزي إعادة النظر في تقييم قيمة العملة، لما لها من آثار على جلب الاستثمار وزيادة القدرة الإنتاجية والإيرادات الحكومية وإنعاش الصادرات خارج المحروقات، وخصوصة جميع القطاعات الإنتاجية، ورفع معدل الفائدة الحقيقي من خلال تحرير أسواق المال لاستقطاب رؤوس الأموال والتخلص من الكتلة المجمدة؛

• سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (2004 1970)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2004 ، وذلك بواسطة تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، ومن

أهم النتائج المتوصل إليها من خلالها أن، دالة الطلب الأجنبي على الصادرات تتصف بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على أن لتخفيض العملة أثرا إيجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري، أما بالنسبة للدخل العالمي فهو غير مرن، بسبب عدم تنوع الصادرات الوطنية واعتمادها على البترول. كذلك توصلت إلى أن الطلب المحلي على المستوردات عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، والسبب في ذلك راجع إلى أن معظم المستوردات الجزائرية هي من السلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للميزان التجاري فهو غير مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على أن لتخفيض العملة أثرا إيجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري، والسبب في ذلك هو اعتماد الصادرات على البترول، كذلك فإن الدخل المحلي لم يكن له أثر في الميزان التجاري، فالتضخم الذي عرفه الاقتصاد الجزائري والدعم المفروض على معظم السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى عدم تغير الأجور الاسمية. وبالتالي فإن الأجور الحقيقية لا تعكس القوة الشرائية، كل ذلك يجعل الدخل المحلي عديم التأثير في الطلب على المستوردات.

- دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، بواسطة اختبار العلاقة السببية لـ أنجل وجرانجر (Engle - Granger Test)، ومن أهم نتائج الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية بين سعر صرف الدينار ورصيد الميزان التجاري، وكذا علاقة إيجابية أيضا بين تطورات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري. ومن أهم التوصيات ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنوع مصادر الدخل، وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، والعمل على التقليل من حجم الواردات وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة محمد رتول بعنوان تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، والتي تمحورت حول أسلوب المرونات المتبع في سياسات التعديل الهيكلي والقاضي بتخفيض العملة المحلية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، ومن ثم

قام بإسقاط هذا الأسلوب على الاقتصاد الجزائري .وقد خلصت الدراسة، إلى أن الجزائر استفادت كثير من تطبيق سياسة التخفيض والاقترب من الوصول إلى سعر صرف موحد، والذي من شأنه دفع نمو الاقتصاد، وتوصلت كذلك إلى أنه من أجل الحفاظ على التوازن يجب عقلنة عملية الاستدانة، والعمل على تحسين عملية المشاركة وجلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع أصحاب الأموال الجزائريين، على استثمار أموالهم داخل الوطن . لكن بعد مرور زمن نلاحظ أن سعر الصرف في السوق الموازي يبتعد رويدا رويدا عن السعر الرسمي وذلك رغم تبني سياسة التخفيض المتتالي، وكذلك نلاحظ أنه لا جدوى من جلب الاستثمارات الأجنبية دون حنكة وخبرة التفاوض مع المستثمر الأجنبي، بحيث أصبحت المنفعة من الاستثمار الأجنبي تصب في صالح الشركات العالمية وعلى حساب البلدان المستضيفة.

- دراسة اويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2009-1990، حيث قامت هذه الدراسة على تحليل تأثير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي .وقد خلصت إلى أنه ومن أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، يجب المزج بين السياسات الداخلية وسياسة الصرف لتحقيق الاستقرار داخليا والتوازن خارجيا .ومن أجل الحفاظ على الاستقرار في وضع التوازن، يجب بناء دعامة للاقتصاد تمكنه من المنافسة خارج المحروقات، وإعطاء أهمية لسياسة الصرف، وتنويع القاعدة الإنتاجية لتفادي الصدمات خاصة البترولية .وهذه الدراسة كانت خلاصة لحالة الاقتصاد العامة، بحيث شابها العموم ولم تتعمق وتشرح جانب سعر الصرف، بحيث بقيت تدور حول الوضع العام للاقتصاد الوطني.

- دراسة عبد الحميد مرغيث، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، إن هذه الدراسة تقوم على فكرة تثبيت سعر الصرف مع دولة لديها نظام صرف قوي واقتصادها قوي لأجل التحكم في التضخم، أو التركيز على سعر الصرف الحقيقي لأجل استخدامه كعنصر من عناصر تشجيع الإنتاج المحلي وتقييد المنتجات المستوردة المنافسة، وذلك عبر تخفيض قيمة العملة تدريجيا وتقريبها من السعر الموازي لسعر الصرف .لكن الملاحظ أنه كل التخفيضات، التي قامت بها وتقوم بها الدولة الجزائرية

في سعر صرفها، إلا أن الفارق بين السعر الحقيقي والسعر الموازي يتباعد، ورغم أن الجزائر لم تعوم الدينار كلياً، إلا أن معدلات التضخم في نمو وتزايد من سنة إلى أخرى.

اجتمعت هذه الدراسات، على أن سعر الصرف له دور كبير في الاقتصاد. ويؤثر تأثيراً بالغاً خصوصاً لما يتعلق الأمر بميزان المدفوعات، وعلاقة التبادل التجاري للبلد مع الاقتصاد العالمي، ورغم أن جل هذه الدراسات أبرزت الدور الذي يلعبه سعر الصرف، إلا أنها لم توليه بدراسة كمتغير تابع يجب التحكم فيه، والتغلغل فيه أكثر بالتحليل وإنما اقتصرت الدراسات السابقة على إبراز الدور المهم لسعر الصرف دون الوقوف عند أهميته حقاً، ودراسة تأثيره بالاقتصاد الوطني لا تأثيره فيه. ولذلك سيتم في هذه الدراسة التركيز على سعر الصرف كمتغير تابع، والإضافة المزيد من التحليل المعمق للأسباب التي تجعل من سعر الصرف يتذبذب، أو يتراجع كما هو حال الدينار الجزائري. هذا بالنسبة للجانب النظري، أما فيما يخص الجانب القياسي سيتم اعتماد سعر الصرف ودراسته كمتغير مستقل، لحاجتنا معرفة تأثير الاقتصاد بتغييره.

المطلب الثاني: تعريف وبناء معطيات الدراسة

• **سعر الصرف الرسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه مقياس لقيمة عملة بلد ما يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث تتحدد هذه الأخيرة على أساس تعادل عنصري الطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، وإذا يتغير بتغير الطلب والعرض حسب نظام سعر الصرف المعمول به في البلد.

• **ميزان المدفوعات:** أطلق الاقتصاديون على تسجيل تدفقات السلع والخدمات وتدفق النقود في الاتجاه العكسي والنتيجة عن عمليات الاستيراد والتصدير وتحركات رؤوس الأموال، بما يسمى ميزان المدفوعات والذي هو سجل معاملات الدولة مع الدول الأخرى. وعليه فميزان المدفوعات هو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ويقوم بانجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب بحكومة.

- **رصيد الميزان التجاري:** وهو يمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات ومجمل الواردات الدولية، وهي تزيد من الادخار والقدرة على نمو الاقتصاد عندما تكون نتيجة الفرق موجبة وتنقصها عندما تكون سالبة.
- **الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:** وهو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل عرض للعملة المحلية وبالتالي تدهور في قيمتها.
- **إيرادات الموارد النفطية:** إيرادات الموارد النفطية تُعرف بأنها العوائد المالية التي تحصل عليها الدول أو الشركات من عمليات استخراج وبيع النفط ومشتقاته. تشمل هذه الإيرادات مجموعة متنوعة من المصادر المالية التي تتولد نتيجة استغلال النفط كمورد طبيعية. تعتبر إيرادات الموارد النفطية جزءاً أساسياً من الدخل القومي في العديد من الدول المنتجة للنفط، وتسهم في تمويل الإنفاق الحكومي والبنية التحتية والخدمات العامة، وأحياناً في توفير احتياطات مالية للطوارئ.

المبحث الثاني: دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

إن منهجية هذه الدراسة تعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة 2000 إلى 2022 ، تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي وكذا التقارير والنشرات الدورية لبنك الجزائر والنتائج تم الحصول عليها باستعمال برنامج 12 Eviews

المطلب الأول: تقدير نموذج الدراسة

سوف نعتد في دراستنا على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL والتي تعطى بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل جداول تعطي كل منها تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية ، وهي عبارة عن نظام لمجموعة متغيرات

سيتم اعتماد أرصدة ميزان المدفوعات رصيد الميزان التجاري (BC) ، الرصيد الكلي لميزان المدفوعات (BP) في الجزائر كمتغير تابع في كل نموذج على حدا، وسعر الصرف الرسمي (TCH) في الجزائر كمتغير مستقل مع إضافة متغير مفسر آخر في كل نموذج، حيث تم إضافة متغير إيرادات

BC: رصيد الميزان التجاري

BP: رصيد ميزان المدفوعات

OIL: إيرادات الموارد النفطية

TCH: سعر الصرف الرسمي

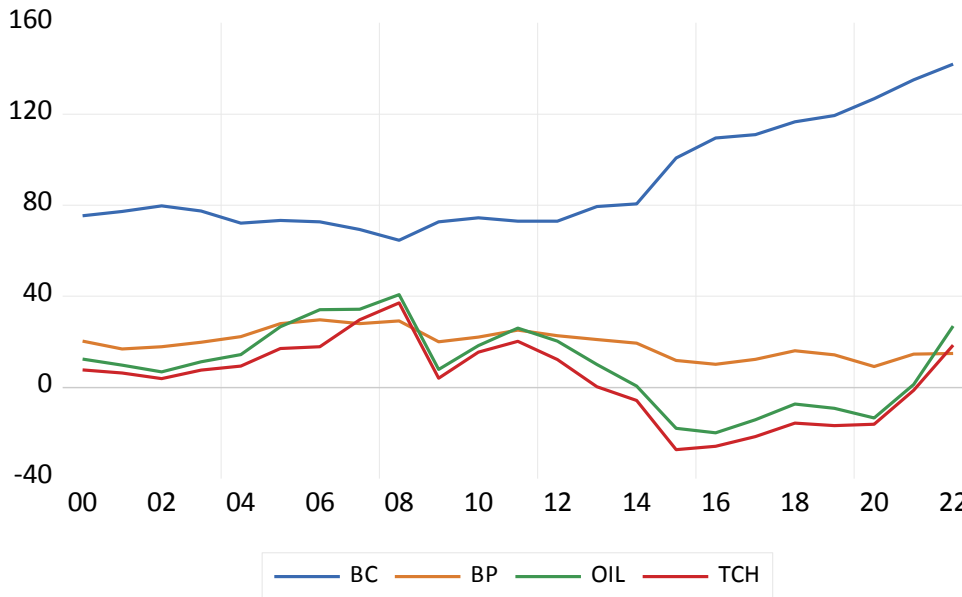
الجدول 1

N	BC	BP	OIL	TCH
2000	75.2597916666667	20.2038945100895	12.3	7.57
2001	77.2150208333333	16.7197713612172	9.61	6.19
2002	79.6819	17.703706765696	6.708	3.66
2003	77.394975	19.6786326659537	11.143	7.468
2004	72.06065	22.1269733272223	14.27	9.25
2005	73.2763083333333	27.9141141505655	26.48	16.94
2006	72.6466166666667	29.5343935472454	34.06	17.73
2007	69.2924	27.9267087662485	34.24	29.55
2008	64.5828	29.1086401323721	40.596	36.99
2009	72.6474166666667	19.9046263657492	7.784	3.859
2010	74.3859833333333	21.9939993236664	18.205	15.326
2011	72.9378833333333	25.0260096148481	25.961	20.141
2012	72.9378833333333	22.6025382987382	20.167	12.057
2013	79.3684	20.8724313901278	9.88	0.133
2014	80.5790166666667	19.3167294732848	0.459	-5.881
2015	100.691433333333	11.7459031918092	-18.083	-27.537
2016	109.443066666667	10.0262189142963	-20.128	-26.031
2017	110.973016666667	12.1565741270026	-14.412	-21.762
2018	116.593791666667	15.9428081774505	-7.427	-15.82
2019	119.353558333333	14.1421031504305	-9.309	-16.927
2020	126.7768	9.03841379679424	-13.615	-16.369
2021	135.064058333333	14.4615654623053	1.171	-1.479
2022	141.994975	14.753755	26.85	18.468

المصدر: معطيات البنك الدولي من خلال الموقع <https://databank.worldbank.org>

ومعطيات بنك الجزائر من خلال الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل 5: نتائج التحليل الوصفي

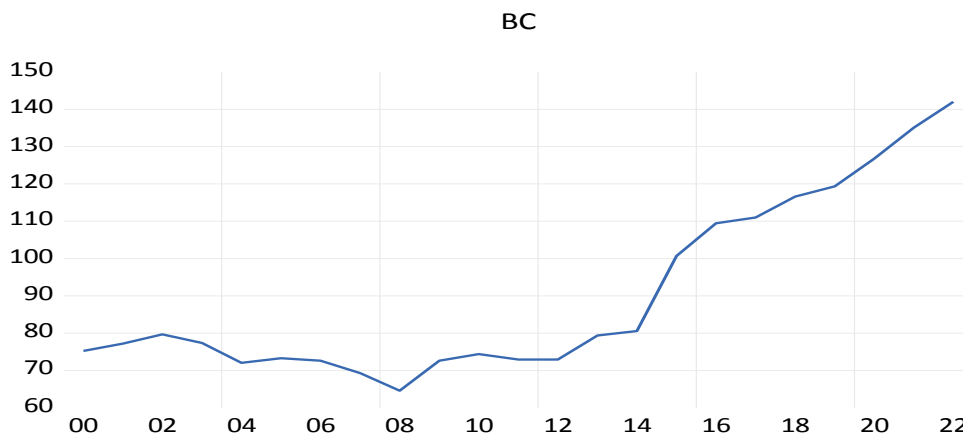


من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

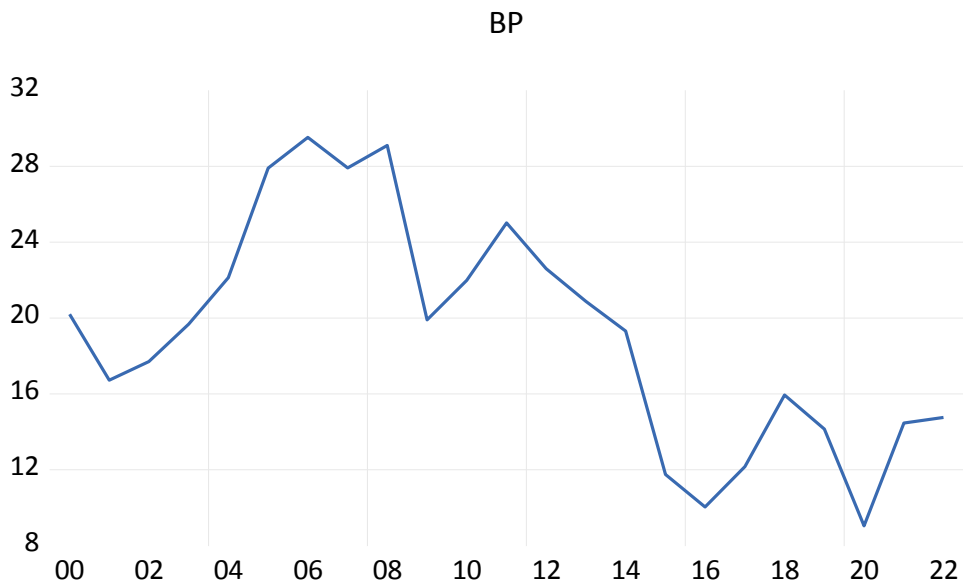
برنامج 12 EViews

تبين نتائج تحليل الوصفي اننا نلاحظ BC من سنة 00 يعني سنة 2000 حتى سنة 2014 نرى المنحنى شبه ثابت عند 80 اما في بداية 2015 بدء المنحنى يرتفع باستمرار حتى نهاية 2022 اما BP من سنة 2000 حتى 2008 كان لدينا ارتفاع طفيف من 20 الى حوالي 30 ومن 2008 بدء في تناقص حتى اصبح في سنة 2022 حوالي 10 وبالنسبة الى OIL و TCH كان في سنة 2000 حوالي 10 ثم بدء يرتفع حتى اصبح 40 في 2008 ومن 2008 الى 2009 نلاحظ انخفاض حيث اصبح 5 و من سنة 2009 حتى 2011 نلاحظ ان يوجد ارتفاع حتى اصبح 20 من سنة 2012 الى 2016 يوجد انخفاض حيث اصبح بسالب حوالي -30 ومن 2016 الى 2021 بقي سالب و من 2021 الى 2022 نلاحظ ان يوجد ارتفاع الى ان اصبح موجب و نستنتج ان يوجد علاقة طردية بين OIL و TCH.

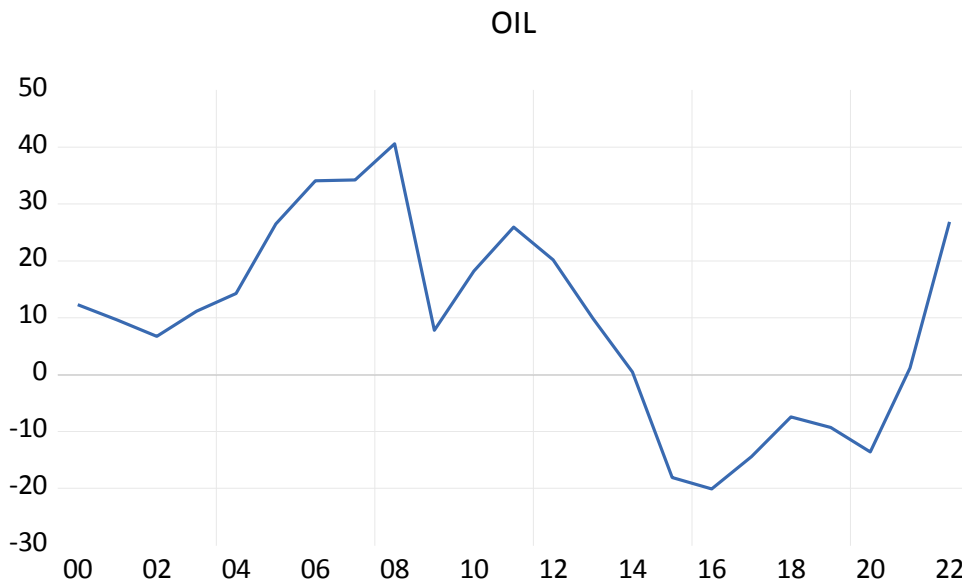
الشكل 6 : منحنى BC



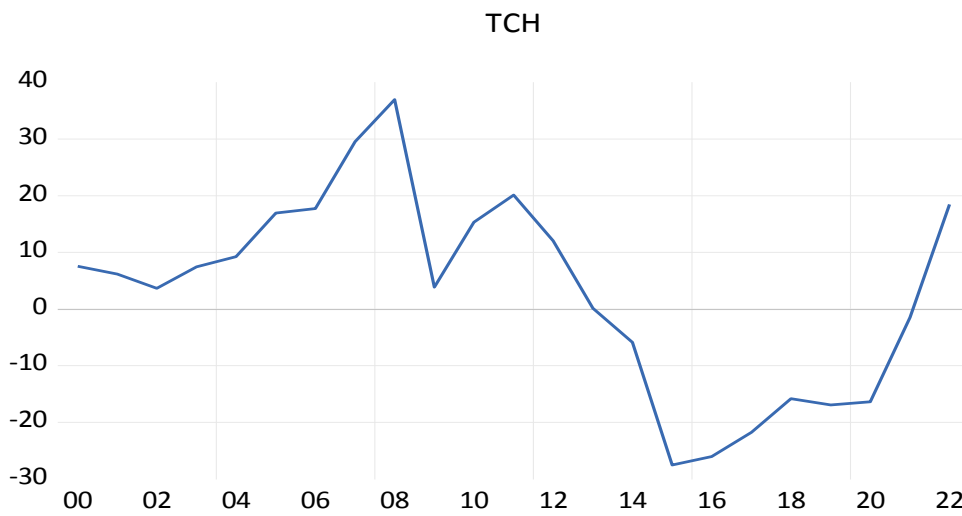
الشكل 7 : منحنى BP



الشكل 8 : منحني OIL



الشكل 9 : منحني TCH



من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج EVIEWS 12

المطلب الثاني: اختبار الإستقرارية

الجدول 2 : BC

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.690093	0.9612
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:48
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.059577	0.086331	-0.690093	0.4985
C	0.926717	5.380821	0.172226	0.8651
@TREND("2000")	0.638413	0.286279	2.230040	0.0380
R-squared	0.313055	Mean dependent var		3.033417
Adjusted R-squared	0.240745	S.D. dependent var		5.706760
S.E. of regression	4.972600	Akaike info criterion		6.171887
Sum squared resid	469.8083	Schwarz criterion		6.320665
Log likelihood	-64.89075	Hannan-Quinn criter.		6.206934
F-statistic	4.329341	Durbin-Watson stat		1.927636
Prob(F-statistic)	0.028233			

BC: غير مستقرة عند المستوي لان 0,4985 اكبر من 0,005 اي 5%

D(BC): 3 الجدول

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.384885	0.0118
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:49
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.014735	0.231417	-4.384885	0.0004
C	-3.372247	2.557429	-1.318608	0.2038
@TREND("2000")	0.541581	0.215544	2.512623	0.0217
R-squared	0.517113	Mean dependent var		0.236938
Adjusted R-squared	0.463459	S.D. dependent var		6.922206
S.E. of regression	5.070444	Akaike info criterion		6.216298
Sum squared resid	462.7693	Schwarz criterion		6.365515
Log likelihood	-62.27112	Hannan-Quinn criter.		6.248682
F-statistic	9.637900	Durbin-Watson stat		2.049769
Prob(F-statistic)	0.001428			

D(BC): مستقر عند الفرق الاول لان 0,004 اصغر من 0,005 اي 5%

OIL:4 الجدول

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.459000	0.5349
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:51
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.213772	0.146520	-1.459000	0.1601
C	2.508161	2.817850	0.890097	0.3840
R-squared	0.096196	Mean dependent var		0.661364
Adjusted R-squared	0.051005	S.D. dependent var		12.12151
S.E. of regression	11.80834	Akaike info criterion		7.861997
Sum squared resid	2788.737	Schwarz criterion		7.961182
Log likelihood	-84.48196	Hannan-Quinn criter.		7.885362
F-statistic	2.128680	Durbin-Watson stat		1.457871
Prob(F-statistic)	0.160093			

OIL: غير مستقر عند المستوي لان 0,5349 اكبر من 0.005 اي 5%

الجدول 5: DOIL

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.352208	0.0252
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:52
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.858051	0.255966	-3.352208	0.0033
C	0.896179	2.756704	0.325091	0.7487
R-squared	0.371637	Mean dependent var	1.350905	
Adjusted R-squared	0.338565	S.D. dependent var	15.51422	
S.E. of regression	12.61750	Akaike info criterion	7.998440	
Sum squared resid	3024.826	Schwarz criterion	8.097918	
Log likelihood	-81.98362	Hannan-Quinn criter.	8.020029	
F-statistic	11.23730	Durbin-Watson stat	1.812302	
Prob(F-statistic)	0.003347			

DOIL: مستقر عند الفرق الاول لان 0,0033 اصغر من 0,005 اي 5%

الجدول 6: TCH

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.453533	0.5376
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:52
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.206968	0.142390	-1.453533	0.1616
C	1.013329	2.474643	0.409485	0.6865
R-squared	0.095545	Mean dependent var	0.495364	
Adjusted R-squared	0.050322	S.D. dependent var	11.78652	
S.E. of regression	11.48613	Akaike info criterion	7.806666	
Sum squared resid	2638.625	Schwarz criterion	7.905852	
Log likelihood	-83.87333	Hannan-Quinn criter.	7.830031	
F-statistic	2.112759	Durbin-Watson stat	1.646700	
Prob(F-statistic)	0.161588			

TCH: غير مستقر عند المستوي لان 0,5376 اكبر من 0,005 اي 5%

D(TCH): 7 الجدول

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.883108	0.0081
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:53
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.956953	0.246440	-3.883108	0.0010
C	0.603216	2.702226	0.223229	0.8257
R-squared	0.442464	Mean dependent var	1.015571	
Adjusted R-squared	0.413120	S.D. dependent var	16.15181	
S.E. of regression	12.37359	Akaike info criterion	7.959398	
Sum squared resid	2909.008	Schwarz criterion	8.058876	
Log likelihood	-81.57368	Hannan-Quinn criter.	7.980987	
F-statistic	15.07853	Durbin-Watson stat	1.872768	
Prob(F-statistic)	0.001001			

من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج 12 EVIEWS

DTCH: مستقر عند الفرق الاول لان 0,0010 اصغر من 0,005 اي 5%

السلاسل غير مستقرة عند المستوي واصبحت مستقرة عند الفرق من الدرجة الاولى و عليه يمكن استخدام

نموذج الانحدار الذاتي لتوزيعات المتباطئة

الجدول 8 : نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LBC)
Selected Model: ARDL(1, 5, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/13/24 Time: 06:49
Sample: 2000 2022
Included observations: 18

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.939810	0.693899	1.354391	0.2177
LBC(-1)*	-0.152625	0.152117	-1.003339	0.3491
LOIL(-1)	-0.024060	0.044379	-0.542156	0.6045
LTCH(-1)	-0.057726	0.032892	-1.755047	0.1227
D(LOIL)	-0.016146	0.010892	-1.482377	0.1818
D(LOIL(-1))	0.030678	0.031397	0.977109	0.3611
D(LOIL(-2))	0.025114	0.021507	1.167709	0.2812
D(LOIL(-3))	0.005365	0.016366	0.327819	0.7526
D(LOIL(-4))	0.020867	0.011657	1.790079	0.1166
D(LTCH)	-0.012693	0.015835	-0.801532	0.4492
@TREND("2015")	0.007328	0.007755	0.944890	0.3762

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOIL	-0.157642	0.287074	-0.549132	0.6000
LTCH	-0.378224	0.498326	-0.758989	0.4726
C	6.157650	1.692466	3.638271	0.0083

EC = LBC - (-0.1576*LOIL - 0.3782*LTCH + 6.1576)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.535645 2	10%	2.63	3.35
		5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	18	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج 12 EViews

حاولنا اعتماد اختبار الحدود لاختبار نموذج كما هو معطى بالمنهجية التالية وذلك لتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل ما بين رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وارادات الموارد النفطية وبما ان $F=6.53$ أكبر من الحدود العليا $\alpha = 5\%$

الجدول 9: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LBC)

Selected Model: ARDL(1, 5, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 06/13/24 Time: 06:50

Sample: 2000 2022

Included observations: 18

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOIL)	-0.016146	0.006971	-2.316224	0.0537
D(LOIL(-1))	0.030678	0.011430	2.684038	0.0314
D(LOIL(-2))	0.025114	0.011177	2.246999	0.0595
D(LOIL(-3))	0.005365	0.010201	0.525948	0.6152
D(LOIL(-4))	0.020867	0.008486	2.458943	0.0435
D(LTCH)	-0.012693	0.008824	-1.438480	0.1935
@TREND("2015")	0.007328	0.002118	3.459463	0.0106
CointEq(-1)*	-0.152625	0.024975	-6.111182	0.0005
R-squared	0.795396	Mean dependent var	0.037682	
Adjusted R-squared	0.652173	S.D. dependent var	0.066011	
S.E. of regression	0.038931	Akaike info criterion	-3.352952	
Sum squared resid	0.015156	Schwarz criterion	-2.957231	
Log likelihood	38.17657	Hannan-Quinn criter.	-3.298387	
Durbin-Watson stat	2.181340			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.535645	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج EVIEWS 12

من خلال القيمة التالية المعنوية لمعامل التصحيح -0.15- نرى ان هناك علاقة طويلة وقصيرة الاجل ما بين المتغيرات المدروسة نحن بحاجة الى قرابة 7 سنوات للوصول الى التوازن طويل الاجل 7 سنوات = $\frac{1}{0.15}$

الجدول 10: نتائج اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 5 lags

F-statistic	2.189264	Prob. F(5,2)	0.3426
Obs*R-squared	15.21929	Prob. Chi-Square(5)	0.0095

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 06/13/24 Time: 06:51

Sample: 2005 2022

Included observations: 18

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBC(-1)	0.319384	0.216489	1.475289	0.2781
LOIL	-0.003710	0.023559	-0.157462	0.8893
LOIL(-1)	0.003017	0.015581	0.193637	0.8643
LOIL(-2)	0.001612	0.016401	0.098272	0.9307
LOIL(-3)	0.017053	0.015959	1.068509	0.3972
LOIL(-4)	0.020346	0.030996	0.656399	0.5790
LOIL(-5)	0.001163	0.017477	0.066546	0.9530
LTCH	-0.007352	0.059873	-0.122801	0.9135
LTCH(-1)	0.002163	0.038490	0.056206	0.9603
@TREND("2015")	-0.012809	0.013743	-0.932014	0.4497
C	-1.522864	0.936797	-1.625607	0.2455
RESID(-1)	-0.934984	0.596736	-1.566830	0.2577
RESID(-2)	-1.628216	1.041904	-1.562731	0.2585
RESID(-3)	-1.431241	0.832204	-1.719819	0.2276
RESID(-4)	-0.960204	1.240527	-0.774029	0.5199
RESID(-5)	-1.285715	2.529452	-0.508298	0.6618

R-squared	0.845516	Mean dependent var	1.22E-15
Adjusted R-squared	-0.313115	S.D. dependent var	0.029859
S.E. of regression	0.034215	Akaike info criterion	-4.331727
Sum squared resid	0.002341	Schwarz criterion	-3.540286
Log likelihood	54.98554	Hannan-Quinn criter.	-4.222598
F-statistic	0.729755	Durbin-Watson stat	3.109296
Prob(F-statistic)	0.715938		

من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري وباستخدام

برنامج EViews 12

عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي لان $\text{prob} > 0.05 = 0.3426$ أي أكبر من 0.005 أي 5%

الجدول 11 : اختبار تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.721505	Prob. F(10,7)	0.6913
Obs*R-squared	9.136156	Prob. Chi-Square(10)	0.5192
Scaled explained SS	1.404117	Prob. Chi-Square(10)	0.9992

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/13/24 Time: 06:53

Sample: 2005 2022

Included observations: 18

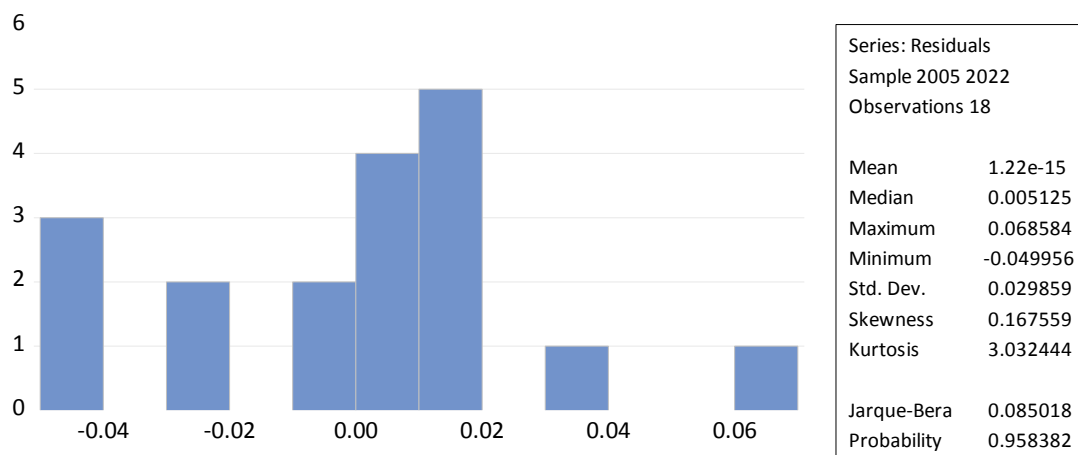
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004230	0.020144	0.209986	0.8397
LBC(-1)	-0.001355	0.004416	-0.306928	0.7678
LOIL	4.09E-05	0.000316	0.129202	0.9008
LOIL(-1)	0.000535	0.000403	1.328498	0.2257
LOIL(-2)	0.000430	0.000467	0.920872	0.3878
LOIL(-3)	0.000310	0.000306	1.014611	0.3441
LOIL(-4)	0.000426	0.000378	1.126809	0.2970
LOIL(-5)	2.85E-05	0.000338	0.084327	0.9352
LTCH	-0.000337	0.000460	-0.732443	0.4877
LTCH(-1)	-0.000208	0.000634	-0.328074	0.7525
@TREND("2015")	8.40E-06	0.000225	0.037328	0.9713

R-squared	0.507564	Mean dependent var	0.000842
Adjusted R-squared	-0.195916	S.D. dependent var	0.001235
S.E. of regression	0.001351	Akaike info criterion	-10.09849
Sum squared resid	1.28E-05	Schwarz criterion	-9.554372
Log likelihood	101.8864	Hannan-Quinn criter.	-10.02346
F-statistic	0.721505	Durbin-Watson stat	2.320262
Prob(F-statistic)	0.691331		

من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج 12 EVIEWS

الشكل 12: اعتدالية البواقي

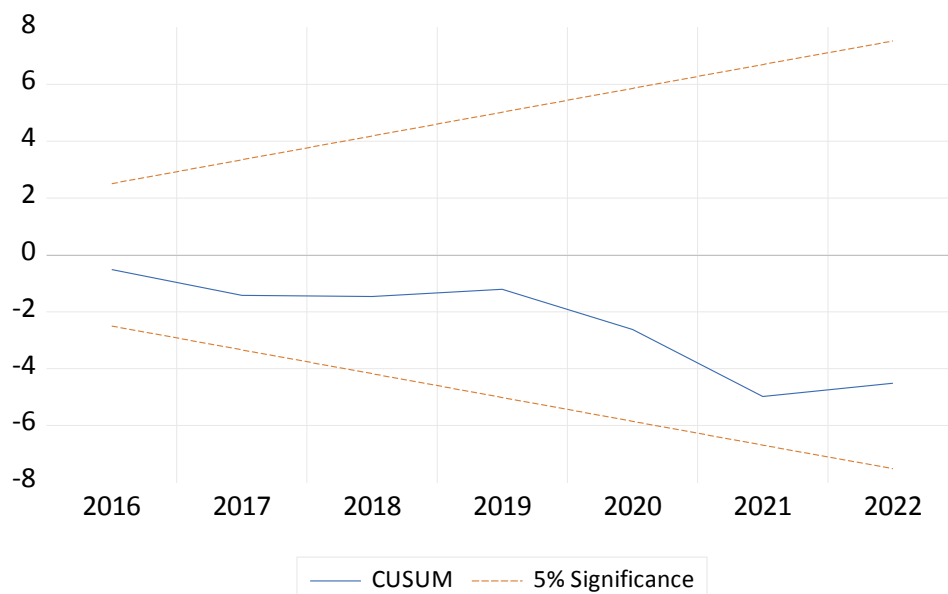


من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج EViews 12

بالنظر إلى إحصاء (Jarque-Bera) التي كانت أكبر من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعياً.

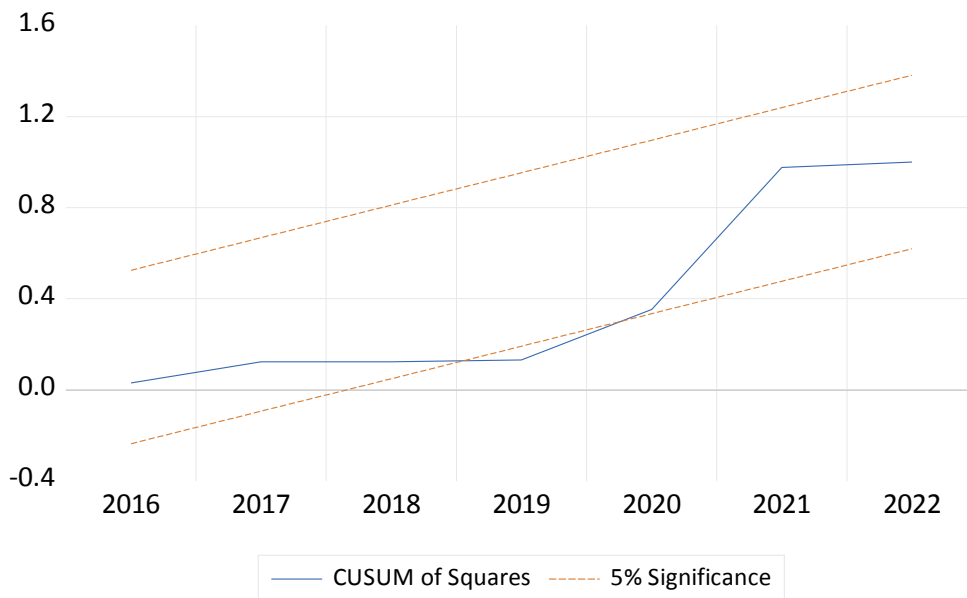
الشكل 11: اختبار تبات النموذج



من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج EViews 12

الشكل 12 : اختبار تبات النموذج



من اعداد الطالب باعتماد على معطيات البنك الدولي البنك الجزائري و باستخدام

برنامج EViews 12

في المنحنى الاول الشكل 7 يوجد ثبات في النموذج اما في المنحنى الثاني الشكل 8 يوجد خلل في سنة 2019 ربما بسبب الحراك في الجزائر او بسبب بداية الكوفيد 19

خاتمة عامة

خاتمة عامة

استنادا إلى ما سبق عرضه من خلال الموضوع سعيينا لدراسة معرفة ما اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، فيعتبر سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية حيث تزداد أهميته وله اثر كبير على أسعار التصدير والاستيراد، حيث تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق توازنها الاقتصادي خاصة في ميزان المدفوعات ويعتمد عليها لأنه يعد من أهم الوسائل لمعالجة الاختلال ، من خلال اعتماد على سياسة تخفيض قيمة العملة ، وذلك لتحقيق أهدافها المرجوة حتى لو كانت استجابتها ضعيفة إلا أنها تكون فعالة، وعليه فان التوازن والفائض المحقق في ميزان في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود فقط على سياسات سعر الصرف بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط التي أصبحت تتحكم فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تطور وضعية ميزان المدفوعات ويمكن اختبار الفرضيات الموضوعة سلفا خلال ما يلي:

- لسياسة التخفيض عملة انعكاس على عناصر ميزان المدفوعات؛
 - تعد هذه الفرضية صحيحة ولكن بنسبة قليلة ففي حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية يزداد الطلب على سلعها وهذا ما ينتج عنه زيادة في صادراتها مقابل الواردات؛
 - يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لدرجة تقدم الدولة،
- كما يمكن من خلاله تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، غير أن هذه الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات يستوجب تدخل السلطات المسؤولة من أجل اتخاذ إجراءات اللازمة .نلخص رفض الفرضية أنه لسياسة سعر الصرف تأثير على ميزان، أثبتت صحة هذه الفرضية لكن هذا التأثير كما قلنا سابقا تأثير ضعيف لأن مدفوعات الجزائري يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط المتحركة فيه.

نتائج البحث:

أن ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الإنتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية و مدى ارتباط الاقتصاد الوطني ببقية اقتصاديات العالم سياسة سعر الصرف تعد أداة لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة؛

تؤثر قيمة الصادرات البترولية والواردات بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات؛

لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص صادرات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي : تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض؛

تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي

التوصيات و الاقتراحات

العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية والبحث عن البدائل جديدة للبترول الذي يمثل 90% من صادرات البلد وتحفيز قطاعات الانتاجية و المالية؛ العمل من أجل الوصول إلى اقتصاد قوي ومرن ومتنوع لا يتأثر بالهزات والصدمات ، فلتوازن ميزان مدفوعات لا يتوقف على أسعار صرف فقط؛

يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تساهم في تحقيق عجز ميزان المدفوعات و تحويله إلى فائض ، إذ تمكنت هذه الأخيرة من توجيه و تخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة

آفاق الدراسة :وفي الختام أن بحثنا هذا هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهيمه البحث في هذا الموضوع؛

لذا نقترح بعض المواضيع وذلك حسب الآتي:

أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

دور السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003.
3. حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2002-1423هـ.
4. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زيران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
6. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 4، 2011.
7. سي بول ها لوود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي دار المريخ المملكة العربية السعودية.
8. السيد محمد أحمد السيرتي، محمد عزت محمد غزلان، لتجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012.
9. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
11. عبد الحسين جليل وعبد الحسن الغابي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء، عمان، ط 1، 2010.
12. عبد الكريم العيساوي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012م - 1433هـ.
13. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
14. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
15. عرفان تقي الدين الحسين، تمويل الدول، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
16. مداني يونس، رواق لخضر، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي.

17. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
18. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008م-1429هـ.
19. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1426هـ -2006م.

المذكرات :

1. جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، 2019/2018،
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003. دراسة حالة الجزائر 2000_2015، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2018-2019.
3. محمد العربي ساكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.
4. مسعداوي يوسف، محاضرات مقياس سياسات وإدارة مخاطر الصرف، مقدمة لطلبة ماستر 1، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2021.

المجلات:

1. أ.عزاري فريدة، المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، المجلة الجزائرية العلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، 15-03-2011.
2. راتول محمد، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، مداخل مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 14\15\12\2004.
3. رضوان عامري وآخرون، دراسة العوامل المؤثرة على استخدام المؤسسات لأساليب التحوط ضد تغيرات اسعر الصرف، مجلة دفاتر اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة ، العدد 12، مارس 2016
4. صلوح محمد العيد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال - خلال الفترة 1998/2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.

5. عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص22. هادف حيزية مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختبار الصحيح لنظام سعر الصرف، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 04، جامعة المسيلة 2018.
6. علال بن ثابت، جمال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، دراسات جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 29، 2017.
7. ماضر جابر البشير الحسن قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 2(16)، المملكة العربية السعودية.
8. محمود حسن حسني " تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري".

المراجع باللغة الأجنبية:

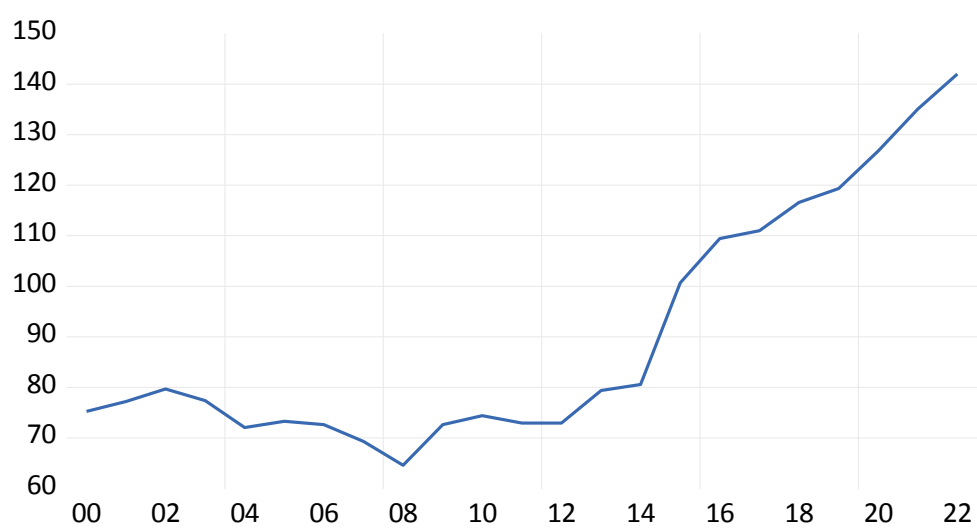
1. Charls van Marrewijk <<Basic exchange rate theories, centre of International Economics studies, discussion paper n° = 0501, 2005.
2. Jean- luis Mucchielli, «Economies international» 2e Edition 1997 Paris.

المواقع الإلكترونية:

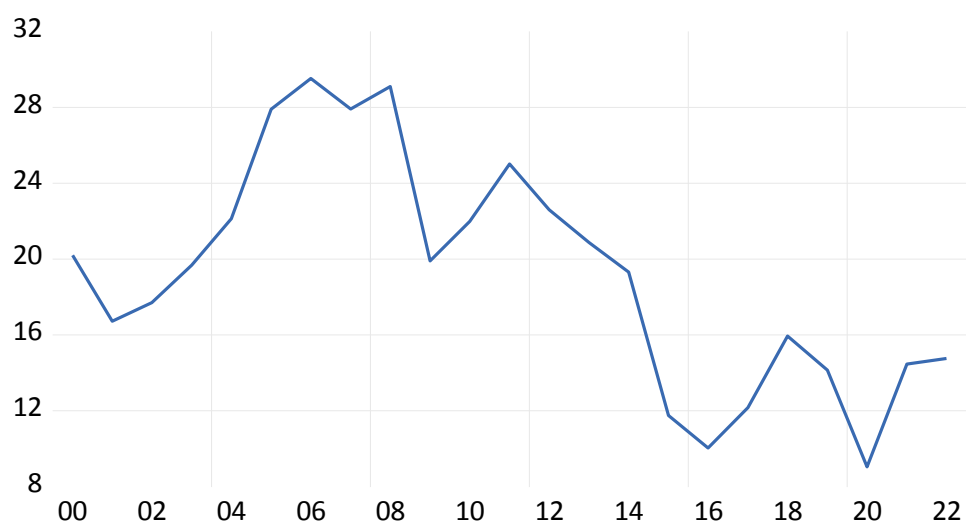
1. معطيات البنك الدولي من خلال الموقع [http //databank .albankaldawli.org](http://databank.albankaldawli.org) ومعطيات بنك الجزائر من خلال الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

الملاحق

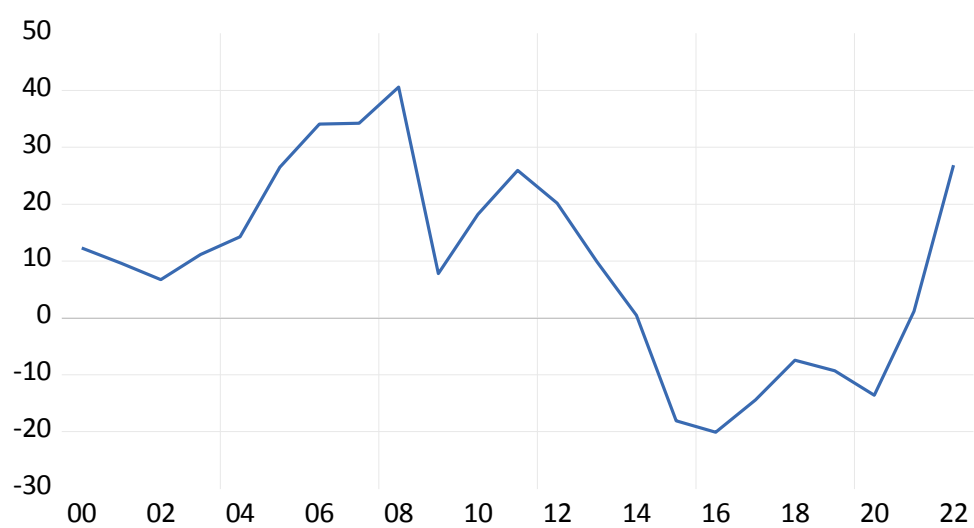
BC



BP



OIL



TCH



Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.690093	0.9612
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:48
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.059577	0.086331	-0.690093	0.4985
C	0.926717	5.380821	0.172226	0.8651
@TREND("2000")	0.638413	0.286279	2.230040	0.0380
R-squared	0.313055	Mean dependent var	3.033417	
Adjusted R-squared	0.240745	S.D. dependent var	5.706760	
S.E. of regression	4.972600	Akaike info criterion	6.171887	
Sum squared resid	469.8083	Schwarz criterion	6.320665	
Log likelihood	-64.89075	Hannan-Quinn criter.	6.206934	
F-statistic	4.329341	Durbin-Watson stat	1.927636	
Prob(F-statistic)	0.028233			

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.384885	0.0118
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:49
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.014735	0.231417	-4.384885	0.0004
C	-3.372247	2.557429	-1.318608	0.2038
@TREND("2000")	0.541581	0.215544	2.512623	0.0217
R-squared	0.517113	Mean dependent var	0.236938	
Adjusted R-squared	0.463459	S.D. dependent var	6.922206	
S.E. of regression	5.070444	Akaike info criterion	6.216298	
Sum squared resid	462.7693	Schwarz criterion	6.365515	
Log likelihood	-62.27112	Hannan-Quinn criter.	6.248682	
F-statistic	9.637900	Durbin-Watson stat	2.049769	
Prob(F-statistic)	0.001428			

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.459000	0.5349
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:51
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.213772	0.146520	-1.459000	0.1601
C	2.508161	2.817850	0.890097	0.3840
R-squared	0.096196	Mean dependent var		0.661364
Adjusted R-squared	0.051005	S.D. dependent var		12.12151
S.E. of regression	11.80834	Akaike info criterion		7.861997
Sum squared resid	2788.737	Schwarz criterion		7.961182
Log likelihood	-84.48196	Hannan-Quinn criter.		7.885362
F-statistic	2.128680	Durbin-Watson stat		1.457871
Prob(F-statistic)	0.160093			

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.352208	0.0252
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:52
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.858051	0.255966	-3.352208	0.0033
C	0.896179	2.756704	0.325091	0.7487
R-squared	0.371637	Mean dependent var		1.350905
Adjusted R-squared	0.338565	S.D. dependent var		15.51422
S.E. of regression	12.61750	Akaike info criterion		7.998440
Sum squared resid	3024.826	Schwarz criterion		8.097918
Log likelihood	-81.98362	Hannan-Quinn criter.		8.020029
F-statistic	11.23730	Durbin-Watson stat		1.812302
Prob(F-statistic)	0.003347			

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.453533	0.5376
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:52
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.206968	0.142390	-1.453533	0.1616
C	1.013329	2.474643	0.409485	0.6865
R-squared	0.095545	Mean dependent var		0.495364
Adjusted R-squared	0.050322	S.D. dependent var		11.78652
S.E. of regression	11.48613	Akaike info criterion		7.806666
Sum squared resid	2638.625	Schwarz criterion		7.905852
Log likelihood	-83.87333	Hannan-Quinn criter.		7.830031
F-statistic	2.112759	Durbin-Watson stat		1.646700
Prob(F-statistic)	0.161588			

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.883108	0.0081
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 03:53
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.956953	0.246440	-3.883108	0.0010
C	0.603216	2.702226	0.223229	0.8257
R-squared	0.442464	Mean dependent var		1.015571
Adjusted R-squared	0.413120	S.D. dependent var		16.15181
S.E. of regression	12.37359	Akaike info criterion		7.959398
Sum squared resid	2909.008	Schwarz criterion		8.058876
Log likelihood	-81.57368	Hannan-Quinn criter.		7.980987
F-statistic	15.07853	Durbin-Watson stat		1.872768
Prob(F-statistic)	0.001001			

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LBC)
 Selected Model: ARDL(1, 5, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/13/24 Time: 06:49
 Sample: 2000 2022
 Included observations: 18

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.939810	0.693899	1.354391	0.2177
LBC(-1)*	-0.152625	0.152117	-1.003339	0.3491
LOIL(-1)	-0.024060	0.044379	-0.542156	0.6045
LTCH(-1)	-0.057726	0.032892	-1.755047	0.1227
D(LOIL)	-0.016146	0.010892	-1.482377	0.1818
D(LOIL(-1))	0.030678	0.031397	0.977109	0.3611
D(LOIL(-2))	0.025114	0.021507	1.167709	0.2812
D(LOIL(-3))	0.005365	0.016366	0.327819	0.7526
D(LOIL(-4))	0.020867	0.011657	1.790079	0.1166
D(LTCH)	-0.012693	0.015835	-0.801532	0.4492
@TREND("2015")	0.007328	0.007755	0.944890	0.3762

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOIL	-0.157642	0.287074	-0.549132	0.6000
LTCH	-0.378224	0.498326	-0.758989	0.4726
C	6.157650	1.692466	3.638271	0.0083

EC = LBC - (-0.1576*LOIL -0.3782*LTCH + 6.1576)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.535645	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	18	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LBC)
 Selected Model: ARDL(1, 5, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/13/24 Time: 06:50
 Sample: 2000 2022
 Included observations: 18

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOIL)	-0.016146	0.006971	-2.316224	0.0537
D(LOIL(-1))	0.030678	0.011430	2.684038	0.0314
D(LOIL(-2))	0.025114	0.011177	2.246999	0.0595
D(LOIL(-3))	0.005365	0.010201	0.525948	0.6152
D(LOIL(-4))	0.020867	0.008486	2.458943	0.0435
D(LTCH)	-0.012693	0.008824	-1.438480	0.1935
@TREND("2015")	0.007328	0.002118	3.459463	0.0106
CointEq(-1)*	-0.152625	0.024975	-6.111182	0.0005
R-squared	0.795396	Mean dependent var		0.037682
Adjusted R-squared	0.652173	S.D. dependent var		0.066011
S.E. of regression	0.038931	Akaike info criterion		-3.352952
Sum squared resid	0.015156	Schwarz criterion		-2.957231
Log likelihood	38.17657	Hannan-Quinn criter.		-3.298387
Durbin-Watson stat	2.181340			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.535645	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 5 lags

F-statistic	2.189264	Prob. F(5,2)	0.3426
Obs*R-squared	15.21929	Prob. Chi-Square(5)	0.0095

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/13/24 Time: 06:51
Sample: 2005 2022
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBC(-1)	0.319384	0.216489	1.475289	0.2781
LOIL	-0.003710	0.023559	-0.157462	0.8893
LOIL(-1)	0.003017	0.015581	0.193637	0.8643
LOIL(-2)	0.001612	0.016401	0.098272	0.9307
LOIL(-3)	0.017053	0.015959	1.068509	0.3972
LOIL(-4)	0.020346	0.030996	0.656399	0.5790
LOIL(-5)	0.001163	0.017477	0.066546	0.9530
LTCH	-0.007352	0.059873	-0.122801	0.9135
LTCH(-1)	0.002163	0.038490	0.056206	0.9603
@TREND("2015")	-0.012809	0.013743	-0.932014	0.4497
C	-1.522864	0.936797	-1.625607	0.2455
RESID(-1)	-0.934984	0.596736	-1.566830	0.2577
RESID(-2)	-1.628216	1.041904	-1.562731	0.2585
RESID(-3)	-1.431241	0.832204	-1.719819	0.2276
RESID(-4)	-0.960204	1.240527	-0.774029	0.5199
RESID(-5)	-1.285715	2.529452	-0.508298	0.6618

R-squared	0.845516	Mean dependent var	1.22E-15
Adjusted R-squared	-0.313115	S.D. dependent var	0.029859
S.E. of regression	0.034215	Akaike info criterion	-4.331727
Sum squared resid	0.002341	Schwarz criterion	-3.540286
Log likelihood	54.98554	Hannan-Quinn criter.	-4.222598
F-statistic	0.729755	Durbin-Watson stat	3.109296
Prob(F-statistic)	0.715938		

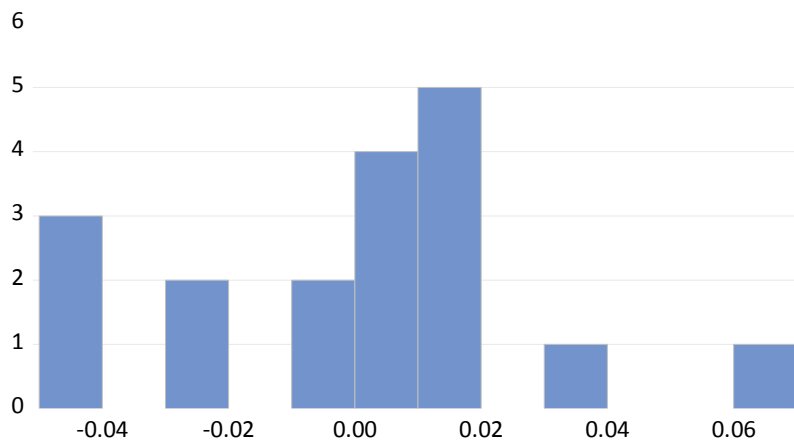
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.721505	Prob. F(10,7)	0.6913
Obs*R-squared	9.136156	Prob. Chi-Square(10)	0.5192
Scaled explained SS	1.404117	Prob. Chi-Square(10)	0.9992

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/13/24 Time: 06:53
Sample: 2005 2022
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004230	0.020144	0.209986	0.8397
LBC(-1)	-0.001355	0.004416	-0.306928	0.7678
LOIL	4.09E-05	0.000316	0.129202	0.9008
LOIL(-1)	0.000535	0.000403	1.328498	0.2257
LOIL(-2)	0.000430	0.000467	0.920872	0.3878
LOIL(-3)	0.000310	0.000306	1.014611	0.3441
LOIL(-4)	0.000426	0.000378	1.126809	0.2970
LOIL(-5)	2.85E-05	0.000338	0.084327	0.9352
LTCH	-0.000337	0.000460	-0.732443	0.4877
LTCH(-1)	-0.000208	0.000634	-0.328074	0.7525
@TREND("2015")	8.40E-06	0.000225	0.037328	0.9713

R-squared	0.507564	Mean dependent var	0.000842
Adjusted R-squared	-0.195916	S.D. dependent var	0.001235
S.E. of regression	0.001351	Akaike info criterion	-10.09849
Sum squared resid	1.28E-05	Schwarz criterion	-9.554372
Log likelihood	101.8864	Hannan-Quinn criter.	-10.02346
F-statistic	0.721505	Durbin-Watson stat	2.320262
Prob(F-statistic)	0.691331		



Series: Residuals	
Sample 2005 2022	
Observations 18	
Mean	1.22e-15
Median	0.005125
Maximum	0.068584
Minimum	-0.049956
Std. Dev.	0.029859
Skewness	0.167559
Kurtosis	3.032444
Jarque-Bera	0.085018
Probability	0.958382

